الفصل الرابع

الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي والتطور في هيكل الاقتصاد المصري

تمهيد:

يبدأ هذا الفصل بفحص لنمو الاقتصاد المصرى على المدى الطويل ، وذلك بالنظر فى السجل التاريخى لنمو الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة تصل إلى قرن وبضع سنين من ١٩٠٠ إلى ٢٠٠٤. والغرض من هذا الفحص هو التعرف على ما إذا كان الاقتصاد المصرى قد شهد تحولاً جوهرياً فى مساره الإنمائى ، وما إذا كان قد استطاع أن يحقق الإقلاع من حالة التخلف وأن يسير على طريق التقدم . كما أن هذه النظرة طويلة الأمد تمكننا من وضع التطور فى الفترة الأحدث التى يركز عليها هذا الكتاب ، وهى الفترة من أوائل السبعينات من القرن العشرين حتى السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، فى سياقها التاريخى المناسب . وسوف يلى ذلك فحص المسار الإنمائى فى الفترة الأحدث ، مع السعى للكشف عن أسباب الضعف العام فى النمو الاقتصادى وأسباب تأخر عملية الإقلاع التى أشرنا إليها أعلاه . ونختتم هذا الفصل باستطلاع التطورات التى طرأت على الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى ، مع تركيز خاص على مكانة القطاع الصناعى ودور عملية التصنيع فيما جرى من تطورات هيكلية خلال الفترة موضع الاهتمام .

٤-١ السجل التاريخى للنمو الاقتصادى ١٩٠٠-٢٠٠٤:

مما لا شك فيه أن الخلاص من التخلف والانطلاق إلى آفاق التنمية هو التحدى الرئيسى الذى يواجه المجتمع المصرى . ومن الثابت من خبرات دول شتى ، قديماً وحديثاً ، أن النمو الاقتصادى شرط ضرورى للتنمية بمعناها الشامل ، وإن كان غير كاف لتحقيقها بمفرده . ولما كان تحقيق طفرة كبيرة فى النمو الاقتصادى تؤذن بالانتقال من أسر التخلف إلى رحاب التقدم عملية طويلة المدى ، فإن الإنصاف يقتضى أن نضع تطورات السنوات الثلاثين من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٤ فى إطار زمنى أطول . إن هذا أمر ضرورى حتى نستطيع أن نقدر مدى مساهمة سياسات وبرامج تلك الفترة فى إخراج المجتمع المصرى من حالة التخلف . كما أن المنظور الزمنى الطويل ضرورى حتى يمكننا أن نقدر أيضاً حقيقة التقدم الذى أحرزته مصر فى معركة التنمية ، وذلك على اختلاف ما طبقته من سياسات فى سبيل كسب هذه المعركة ، وحتى يمكننا أن ندرك الحجم الحقيقى لتحديات التنمية التى لم يزل من المتعين علينا مواجهتها .

يعرض جدول (٤-١) المعلومات التى جمعتها أو قدرتها من مصادر متعددة عن مسيرة النمو الاقتصادى من مطلع القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . ومن الواضح أن ثمة تباينات قد تقل أو تكبر بين تقديرات معدل نمو ن.م.أ المستمدة أو المحسوبة من المصادر المختلفة التى استخدمتها ، وهى وزارة التخطيط والبنك الدولى ودراسات بنت هانسن وآخرين عن تطور الاقتصاد المصرى ، وتقارير وحدة معلومات الايكونوميست والسفارة الأمريكية عن الأداء الاقتصادى المصرى . وإزاء هذه التباينات فى التقديرات التى ناقشت أسبابها الرئيسية فى الفصل الأول ، كان من الضرورى للكشف عن الاتجاهات العامة طويلة المدى نسبياً إجراء عملية مراجعة وتنقيح لبعض هذه التقديرات .

وثمة غرضان لعملية المراجعة والتنقيح:

أولهما: الحد من المغالاة أو التضخيم فى تقديرات معدلات نمو ن.م.أ التى تستند إلى المصادر الرسمية ، لاسيما وزارة التخطيط ، وكذلك فى تقديرات البنك الدولى عندما تتفق مع تقديرات وزارة التخطيط لغرض فى نفس البنك .

وثانيهما: مراعاة تقديرات المصادر المستقلة عن كل من وزارة التخطيط والبنك الدولى عند الوصول إلى ما يمكن اعتباره تقديراً أدق لمعدلات النمو الاقتصادى ، وذلك باعتبار أن هذه المصادر تستند إلى معلومات موضوعية أو ذاتية لا يجوز تجاهلها . وقد اعتبرت أن التقدير الأدق هو الوسط الحسابى للقيمة الأعلى وللقيمة الأدنى لمعدل نمو ن.م.أ. وذلك استناداً إلى القاعدة الإحصائية القائلة بأن متوسط عدة تقديرات أدق على الأرجح من أى تقدير بذاته ضمن هذه التقديرات[1].

وقد توصلت الدراسة إلى معدلات النمو المنقحة لكل من ن.م.أ . ومتوسط نصيب الفرد منه المعروضة فى جدول (٤ -٢) استناداً إلى ثلاثة افتراضات ، كل فرض منها يخص فترة جزئية من الفترة الأطول والممتدة من مطلع القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . والفترات الجزئية التى تركز البحث حولها هى:

أ – الفترة من بداية القرن العشرين حتى أوائل الخمسينات منه . وهى على وجه التقريب الفترة التى شهدت نهايتها قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجلاء قوات الاستعمار البريطانى عن أرض مصر . ومن أهم سمات تلك الفترة سيادة علاقات اقطاعية أو شبه اقطاعية فى الريف ، وسيادة القطاع الخاص فى التجارة والصناعة الناشئة ، والحرية الاقتصادية التى لم تخل من بعض التدخلات الحكومية لحماية الصناعة الوطنية والرقابة على النقد الأجنبى .

(1) K. Holden, D. Peel and J. Thompson, Economic Forecasting: An Introduction, Cambridge U.P., 1990.

ب- الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين . وهى الفترة التى بدأت بمرحلة انتقال فى الخمسينات إلى اقتصاد مختلط وموجه ، أفضت إلى المرحلة المسماة بمرحلة التحول الاشتراكى فى الستينات ، والتى تلقت ضربة قاصمة منذ هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧ ، ثم مرحلة الصمود والاستعداد لمحو عار الهزيمة التى انتهت بتحقيق الانتصار العسكرى فى حرب ١٩٧٣ .

جـ- الفترة من أوائل السبعينات من القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . وهى الفترة التى بدأت بإعلان الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات . والتى تعززت ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فى أوائل التسعينات . وقد شهدت هذه الفترة خطوات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى بتفكيك القطاع العام وخصخصة جانب كبير منه ، وإلغاء المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تتمتع بها الطبقات الشعبية والوسطى فى الفترة السابقة . كما شهدت هذه الفترة إطلاق العنان لقوى السوق وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبى من القيود فى إطار السعى إلى الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى .

(١) هذا عن الفترات الجزئية الثلاث . أما عن الافتراضات التى أخذت بها الدراسة من أجل تنقيح معدلات النمو الاقتصادى فى كل فترة ، فبيانها كالتالى:

قبول التقديرات الخاصة بالفترة ١٩٠٠ ــ ١٩٥٥ ، وذلك باعتبار أن هذه التقديرات قد خضعت لقدر معقول من التمحيص من قبل الاقتصادى النيوكلاسيكى المدقق بنت هانسن فى دراسته عن التنمية والسياسات الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية والتى أصبحت من الكلاسيكيات فى مجال دراسة الاقتصاد المصرى[1] . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن التقدير المتاح لمعدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. وهو نصف نقطة مئوية على الأكثر يعتبر تقديراً معقولاً ، وذلك فى ضوء المعلومات التاريخية المتوافرة عن معدل النمو السنوى فى متوسط دخل الفرد فى العالم . إذ يقدر أنه خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر كان هذا المعدل أقل قليلاً من ١,٥% ، بينما اقترب

(1) Bent Hansen and G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), North Holland, Amsterdam, 1965.

المعدل فى القرن العشرين من ٢%[1] . ومعنى ذلك أن المعدل المصرى لنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. فى النصف الأول من القرن العشرين كان فى حدود ربع المعدل العالمى ؛ وهو ما يتسق مع تخلف الاقتصاد المصرى البيِّن فى تلك الفترة .

(٢) اعتبار أن المعدل الرسمى للنمو فى ن.م.أ. خلال الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات فى أحسن الحالات مقبولاً ، وفى أسوأ الحالات قد تعرض لنسبة مغالاة ، أى تحيز لأعلى ، تتراوح ما بين ١٠% و٢٠% . فمعدل النمو السنوى المتوسط خلال النصف الأول من الستينات لم يتعرض كثيراً للطعن فى مصداقيته . بل إن التقدير المستند إلى بيانات البنك الدولى (٧,٥%) يعطى معدلاً أكبر من أعلى معدل رسمى متاح عن النمو فى ن.م.أ. خلال تلك الفترة (٦,٤%) ، كما هو مبين فى جدول (٤ــ١) . وقد كانت المعدلات التى تدور حول هذا المستوى شائعة فى الستينات فى كثير من الدول النامية التى نالت استقلالها . وربما يتركز التباين فى النصف الثانى من الستينات وأوائل السبعينات ، حيث ثمة فارق بين التقدير الرسمى وتقدير البنك الدولى لمعدل نمو ن.م.أ يقل عن نصف نقطة مئوية ؛ وهو ليس بالفارق الضخم على كل حال . ومع ذلك ، فقد آثرت الأخذ بالأحوط فى الوصول إلى قيمة دنيا لمعدل النمو ، بتخفيض المعدل الرسمى مرة بنسبة ١٠% ، ومرة أخرى بنسبة ٢٠% . ويأخذ متوسط التقدير المرتفع والتقدير المنخفض تبين أن معدل النمو المتوسط فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى قد تراوح بين ١,٣% و١,٥% سنوياً فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات .

ولم يكن النمو منتظماً خلال تلك الفترة . بل إنه شهد تقلبات حادة . فبعدما ارتفع معدل النمو المتوسط المنقح فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى من ١% فى الخمسينات إلى ما بين ٢,٥% و٣,٢% فى النصف الأول من الستينات ، فإنه هبط

(1) The Economist, 23 Sept. 2000.

هبوطاً شديداً إلى ما بين ٠,٢% و٠,٥% فى الفترة من منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات[١] .

(٣) وفيما يتعلق بالفترة من أوائل سبعينات القرن العشرين حتى أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين فإن هناك من الشواهد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن معدلات نمو ن.م.أ. قد تعرضت خلال تلك الفترة لدرجة أكبر من التحيز لأعلى بالقياس إلى ما قد يكون شابها من تحيز فى الخمسينات والستينات . وحسبنا الإشارة إلى ثلاثة شواهد:

أ - تخفيض البنك الدولى لمعدل النمو فى ن.م.أ. المقدر بمعرفة وزارة التخطيط بنحو ثلاث نقاط مئوية ، وذلك فى الفترة ١٩٨٢/٨١ — ١٩٨٧/٨٦ ، أى من حوالى ٧% إلى ٤% سنوياً . وقد مال بنت هانسن إلى ترجيح المعدل المخفض من جانب البنك الدولى[٢] .

ب- أظهرت الحسابات التى أجريتها على بيانات ن.م.أ. خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ باستخدام معدل التضخم المستند إلى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (١٧,٣%) ، بدلاً من معدل التضخم المبنى على المكمش الضمنى الذى استعملته وزارة التخطيط (٧,٨%) ، أن معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ينخفض من ٦,٨% سنوياً طبقاً للتقديرات الرسمية إلى — ١,٨% سنويا طبقاً للتقديرات المعدلة ، وذلك على النحو المبين فى جدول (٤-١) . ومما يعزز غياب المغالاة فى التقدير المنقح لمعدل النمو أنه مبنى على معدل تضخم ١٧,٣% ، بينما قدر ممثل صندوق النقد الدولى معدل التضخم فى تلك الفترة بنحو ٣٠%[٣] .

---

(١) طبقاً للحسابات من البيانات غير المنقحة ، يرتفع معدل النمو فى نصيب الفرد من ن.م.أ. من ١,٢% فى الخمسينات إلى ٣,٨% فى النصف الأول من الستينات ، ثم يهبط إلى ٠,٨% فى الفترة ١٩٦٥/٦٤-١٩٧٣ .

(٢) راجع:

Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth – Egypt and Turkey, Oxford U.P. for the World Bank 1991, P.5.

(٣) إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى ...، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٢، وص ١٨٦ .

جدول (٤ــ١): معدلات النمو السنوية المتوسطة للفترة ١٩٠٠-٢٠٠٤/٠٣%

رقم السطر	الفترات / السنوات	معدل نمو ن.م.أ. الحقيقي			معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقي			معدل نمو السكان
		وزارة التخطيط	البنك الدولي	مصادر أخرى	وزارة التخطيط	البنك الدولي	مصادر أخرى	
١	١٩٠٠ ــ ١٩٥٥			٢,٢			٠,٥	١,٧
٢	١٩٢٩ ــ ١٩٣٩			١,٥			٠,٣	١,٢
٣	١٩٣٩ ــ ١٩٩٥			٢,٥			٠,٤	٢,١
٤	١٩٥٣/٥٢ ــ ١٩٦٠/٥٩			٣,٨			١,٢	٢,٦
٥	١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٦٥/٦٤	٦,١ (٦,٤)	٧,٥٢	٣,٥ (٣,٨)		٤,٩٢		٢,٦
٦	١٩٦٥/٦٤ ــ ١٩٧٣	٣,١ (٣,٢)	٢,٨٥	٠,٧ (٠,٨)		٠,٤٥		٢,٤
٧	١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٧٣		٤,٥٧			١,٩٧		٢,٥
٨	١٩٧٣ ــ ١٩٨٢/٨١	٨,١ (٨,٤)	٨,٢	٥,٥ (٥,٨)		٥,٦		٢,٦
٩	١٩٧٥ ــ ١٩٨٠	١٠,٤	٩,٩٢	٨		٧,٥٢		٢,٤
١٠	١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٨٧/٨٦	٦,٩	٤,١	٤,٢ – ١,٨		١,٤	– ٤,٥	٢,٧
١١	١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٩١/٩٠	٥,١	٥,٠٢ (٥,٤)	٢,٩		٢,٨٢ (٣,٢)		٢,٢
١٢	١٩٩١/٩٠ ــ ٢٠٠٢/٠١ (٢٠٠٣)	٣,٧	٤,١٥ (٤,٥)	١,٨		١,٩٥ (٢,٦)		٢,٢(١,٩)
١٣	١٩٨٢/٨١ ــ ٢٠٠٢/٠١	٤,٣	٤,٢٤	٢,١		٢,٠٤		٢,٢
١٤	١٩٧٥ ــ ٢٠٠٢/٠١		٥,١٩	٣,٦٣		٢,٨١	١,٣	٢,٣٢
١٥	٢٠٠٢/٠١	٣,٢	٣,٢	١,٥	١,٤	١,٤	– ٠,٣	١,٨
١٦	٢٠٠٣/٠٢	٣,١	٣,٢	١,٨	١,٣	١,٤	٠	١,٨
١٧	٢٠٠٤/٠٣	٤,١		٢,٦	٢,٣		٠,٨	١,٨
١٨	٢٠٠٢/٠١ ــ ٢٠٠٤/٠٣	٣,٦		٢,٢	١,٨		٠,٤	١,٨

المصادر والملاحظات:

١- السطور (١) — (٨) من :

Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth – Egypt and Turkey, Oxford U.P. for the World Bank, 1991, pp. 3-7.

ما عدا الأرقام بين أقواس فى السطور (٥) ، (٦) ، (٨) فهى من : إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى ... ، مرجع سابق ، ص ١٨١ . وهى تستند إلى بيانات التخطيط شأنها شأن بيانات هانسن ، ويرجع أن المعدلات بين الأقواس مبنية على بيانات أحدث . وكذلك ما عدا التقديرات المنسوبة إلى البنك الدولى ، وهى محسوبة من سلسلة ن.م.أ بأسعار ١٩٩٢/٩١ الواردة فى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ (CD – ROM) ، وفق معادلة النمو الهندسى بين نقطتين .

٢- السطور (٩) — (١٣) ، وزارة التخطيط : المعدلات المتوسطة للنمو فى ن.م.أ. محسوبة من بيانات ن.م.أ. بأسعار ١٩٨٢/٨١ باستخدام معادلة النمو الهندسى بين نقطتين ، والبيانات مأخوذة من : www.mop.gov.eg . والمعدلات فى السطور ذاتها المنسوبة إلى البنك الدولى محسوبة من سلسلة ن.م.أ بأسعار ١٩٩٢/٩١ الواردة فى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، والمعدلات الموضوعة بين أقواس مقتبسة مباشرة من: World Bank.2003 and 2005 World Development Indicators, op.cit., table 4.1. ومعدل النمو فى سطر (١٠) ، مصادر أخرى ، هو تقدير المؤلف باستخدام بيانات ن.م.أ بالأسعار الجارية ومعدل التضخم المستند إلى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، وهو تقريبا ضعف المكمش الضمنى الذى استخدمته وزارة التخطيط . راجع : إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى ... ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

٣- سطر (١٤) : المعدل المنسوب للبنك الدولى محسوب من بيانات مؤشرات التنمية الدولية المشار إليها أعلاه باستخدام معادلة انحدار للنمو الهندسى . أما المعدل المنسوب إلى مصادر أخرى ، فهو تقدير المؤلف بافتراض نسبة تحيز ٣٠% فى تقديرات البنك الدولى المأخوذة أصلاً عن وزارة التخطيط .

٤- السطور (١٥) — (١٧) . المعدلات المنسوبة لوزارة التخطيط مأخوذة من جدول (٤—م—٣) فى ملحق هذا الفصل . أما المعدل المنسوب إلى البنك الدولى فى كل من سطر (١٥) وسطر (١٦) فهو من مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ نقلاً عن www.worldbank.org . والمعدلات المنسوبة إلى مصادر أخرى مأخوذة من : US Embassy, Economic Trends Report, Sept. 2003, op.cit. بالنسبة لسنة ٢٠٠٢/٠١ ، ومن تقرير وحدة معلومات الايكونوميست : EIU, Egypt, Country Profile, op.cit. بالنسبة لسنة ٢٠٠٣/٠٢ وسنة ٢٠٠٤/٠٣ . والتقدير المتوسط فى سطر (١١) حسب كمعدل نمو هندسى بين النقطتين ٢٠٠٢/٠١ و٢٠٠٤/٠٣ من قيم ن.م.أ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٢/٠١ التى أعلنتها وزارة التخطيط . أما بالنسبة لتقديرات المصادر الأخرى فقد استنتجت قيمة ن.م.أ فى ٢٠٠٤/٠٣ من القيمة المناظرة فى ٢٠٠٢/٠١ فى بيانات التخطيط ومعدلات النمو حسب المصادر الأخرى ، ثم طبقت معادلة النمو الهندسى على نقطتى البداية والنهاية للوصول إلى المعدل المذكور . ويمثل معدل المصادر الأخرى ٦١% من معدل التخطيط ، مما يعنى أن معدل التخطيط متحيز لأعلى بنسبة ٣٩% .

٥- حسبت معدلات النمو فى متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى بطرح معدل نمو السكان من معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ، ومعدلات النمو السكانى مأخوذة عن المصادر المذكورة أعلاه ، عدا معدل ٢٠٠٢/٠١ و٢٠٠٣/٠٢ فهما مأخوذان من مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ . وقد افترضنا ثبات المعدل فى ٢٠٠٤/٠٣ عند ١,٨%

جـ- اعتبرت جهات مؤيدة للسياسات الاقتصادية الليبرالية التى تطبقها مصر، مثل السفارة الأمريكية بالقاهرة ووحدة معلومات الايكونوميست ، أن تقديرات معدل النمو الاقتصادى للفترة الحديثة ٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٤/٠٣ مغالى فيه بنسبة تصل إلى ما يقرب من ٤٠% . فكما يظهر فى جدول (٤-١) فإن المعدل المتوسط لنمو ن.م.أ. الحقيقى المستند إلى تقديرات هذه الجهات لم يزد على ٢,٢% ، بينما يصل المعدل المستند إلى البيانات الرسمية إلى ٣,٦% .

فى ضوء هذه الشواهد فقد عدلت معدلات النمو المحسوبة من المصادر الرسمية للفترة ١٩٧٣ -٢٠٠٤/٠٣ مرة بافتراض معدل ثابت للمغالاة فى التقدير طوال الفترة، وهو ٤٠% ، ومرة أخرى بافتراض اتجاه نسبة المغالاة للتزايد من ٢٠% خلال الفترة الجزئية الأولى ١٩٧٣-١٩٨٢/٨١ إلى ٤٠% خلال الفترة الجزئية الثانية ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١ وكذلك خلال الفترة الجزئية الثالثة ٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٤/٠٣[1] . وقد اعتبرت أن الخيار الأول يعطى تقديراً للقيمة الأدنى لمعدل نمو ن.م.أ ، بينما الخيار الثانى يعطى تقديراً للقيمة الأعلى لهذا المعدل . وعلى ذلك فقد خفض معدل النمو السنوى (وسط مرجح) المستند إلى البيانات الرسمية من ٥,٤% إلى ٣,٥% للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ . وبناء على هذه التقديرات يهبط معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ الحقيقى من ٣,١% رسمياً إلى ١,٢% بعد التنقيح[2].

ومن الملاحظ أن معدلات نمو ن.م.أ. الحقيقى قد أظهرت اتجاهاً تنازلياً واضحاً خلال الفترة ١٩٧٣ــ٢٠٠٤/٠٣ ، سواء انطلقنا من القيم المحسوبة من البيانات الرسمية أم من القيم المنقحة ، وذلك على النحو التالى :

---

(١) لاحظ أننا تجاهلنا نسب المغالاة التى يقلب تبعاً لها معدل النمو فى ن.م.أ. من موجب إلى سالب ، والمشار إليها فى الفقرة (ب) من البند (٣) أعلاه ، وذلك درءاً لشبهة الأخذ بأسوأ الاحتمالات .

(٢) ٥,٤% هو الوسط الحسابى للمرجح لمعدلات النمو فى ن.م.أ. المعطاه فى عمود وزارة التخطيط فى جدول (٤ــ١) للفترات ١٩٧٣ــ١٩٨٢/٨١ و١٩٨٢/٨١ــ٢٠٠٢/٠١ و٢٠٠٢/٠١ــ٢٠٠٤/٠٣ ، مع الترجيح بعدد سنوات كل فترة جزئية . أما ٣,٥% فهو الوسط الحسابى للقيمة الأعلى والقيمة الأدنى لمعدل النمو المرجح المنقح كما هما معطيان بين قوسين فى جدول (٤-٢) للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ . وهو ما يطوى على نسبة تخفيض متوسطها ٣٦% .

الفـــترة	معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى	
	الرسمى	المنقح
١٩٧٣ ــ ١٩٨٢/٨١	٨,٤%	٥,٩%
١٩٨٢/٨١ ــ ٢٠٠٢/٠١	٤,٣%	٢,٦%
٢٠٠٢/٠١ ــ ٢٠٠٤/٠٣	٣,٦%	٢,٢%

بعبارة أخرى ، فإن معدل نمو ن.م.أ. فى مطلع القرن الواحد والعشرين لم يعد يمثل أكثر من ٤٣% من مستواه فى الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢/٨١ حسب التقديرات الرسمية ، مقابل ٣٧% حسب التقديرات المنقحة .

وإذا ما عدنا للتركيز على الزمن الطويل ، فإن :

التقديرات المنقحة تشير إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى من ٠,٥% فى الفترة ١٩٠٠ ــ ١٩٥٥ إلى ما بين ١,٣% و١,٥% فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات ، ثم انخفاضه إلى ١,٢% فى الفترة من أوائل السبعينات حتى أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[١] .

وثمة سمتان بارزتان فى الأداء الإنمائى للاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة التى فاقت القرن ببضع سنوات:

جدول (٤-٢): المعدلات المنقحة لنمو ن.م.أ. الحقيقى ونمو متوسط نصيب الفرد منه من أوائل القرن ٢٠ إلى أوائل القرن ٢١

%

الفـــترات	معدل نمو ن.م.أ وسط (حد أدنى – حد أعلى)	معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ وسط (حد أدنى – حد أعلى)
١ــ من أوائل القرن ٢٠ إلى اوائل الخمسينات منه (١٩٠٠ــ١٩٥٥)	٢,٢ (حد أعلى)	٠,٥ (حد أعلى)

(١) لاحظ أن التقديرات غير المنقحة تشير إلى اتجاه عام صاعد من ٠,٥% إلى ١,٧% ثم إلى ٣,١% فى الفترات المذكورة أعلاه .

٢ــ من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن ٢٠ (١٩٥٣/٥٢ ١٩٧٣)	٤ (٣,٧٨ــ٤,٢١)	١,٥ (١,٢٨ــ١,٧١)
	٣,٨ (٣,٣٧ــ٤,٢١)	١,٣ (٠,٨٧ــ١,٧١)
من أوائل الخمسينات حتى أخرها (١٩٥٢ــ١٩٦٠/٥٩)	٣,٦ (٣,٤٢ــ٣,٨)	١,٠ (٠,٨٢ــ١,٢)
	٣,٤ (٣,٠٤ــ٣,٨)	٠,٨ (٠,٤٤ــ١,٢)
من أوائل الستينات حتى أوائل السبعينات (١٩٦٠/٥٩ــ١٩٧٣)	٤,٣ (٤,١١ــ٤,٥٧)	١,٨ (١,٦١ــ٢,٠٧)
	٤,١ (٣,٦٦ــ٤,٥٧)	١,٥ (١,١٦ــ٢,٠٧)
٣ــ من أوائل السبعينات من القرن ٢٠ إلى أوائل العقد الأول من القرن ٢١ (١٩٧٣ــ٢٠٠٣/٢٠٠٤)	٣,٥ (٣,٢٧% ٣,٧٥)	١,٢ (٠,٩٧ــ١,٤٥)
	٥,٩ (٥,٠٤ــ٦,٧٢)	
٣-١- من أوائل السبعينات حتى بداية الثمانينات (١٩٧٣-١٩٨٢/٨١)	٢,٦	٣,٣ (٢,٤٤ــ٤,١٢)
٣-٢- من بداية الثمانينات حتى مطلع القرن ٢١ (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١)	٢,٢	٠,٤
٣ ٣- السنوات الثلاث الأولى من القرن ٢١ (٢٠٠٢/٠١ ــ ٢٠٠٤/٠٣)		٠,٤

المصادر والمعلومات:

١- سطر (١): يستند إلى التقدير الوارد فى: Bent Hansen, Op.cit, p.3.

٢- سطر (٢) : الحد الأعلى لمعدل نمو ن.م.أ. هو وسط مرجح لمعدلات النمو فى الفترات ١٩٥٣/٥٢ــ١٩٦٠/٥٩ و١٩٦٠/٥٩ــ١٩٦٥/٦٤ و١٩٦٥/٦٤ــ١٩٧٣ ، كما وردت فى جدول (٤ــ١) ، مع الترجيح بعدد سنوات كل فترة. والحد الأدنى هو وسط مرجح مناظر مع تخفيض معدلات نمو ن.م.أ. المعطاة مرة بنسبة ١٠% ومرة بنسبة ٢٠% . والمعدل الوسط هو الوسط الحسابى للحد الأعلى والحد الأدنى . والمعدلات المناظرة لنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. محسوبة باستخدام معدل نمو سكانى ٢,٥% . والتقديرات للفترات الجزئية فى سطر (٢ــ١) و(٢ــ٢) محسوبة بالافتراضات نفسها التى استخدمت للفترة الكلية .

٣- سطر (٣): الحدالأعلى لمعدل نمو ن.م.أ. هو وسط مرجح لمعدلات النمو للفترات ١٩٧٣-١٩٨٢/٨١ و١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٠١ و٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٤/٠٣ ، وذلك بتخفيض المعدلات المعطاة (وزارة التخطيط) فى جدول (٤ــ١) بنسبة ٢٠% للفترة الأولى وبنسبة ٤٠% للفترتين التاليتين ، مع الترجيح بعدد سنوات كل فترة . والحد الأدنى محسوب بنفس الطريقة مع تعميم نسبة التخفيض ٤٠% على الفترات الثلاث . والتقديرات الخاصة بمعدل نمو نصيب الفرد محسوبة باستخدام معدل نمو سكانى ٢,٣% .

التقديرات للفترة الجزئية الأولى حسبت بافتراض معدل تخفيض ٢٠% (حد أعلى) و ٤٠% (حد أدنى) فى معدل نمو ن.م.أ. الرسمى ، مع معدل نمو سكانى ٢,٦% . والتقديرات للفترتين الجزئيتين التالية والثالثة حسبت بافتراض تخفيض ٤٠% فى معدل نمو ن.م.أ الرسمى ، وبافتراض تناقص معدل نمو السكان من ٢,٢% فى الفترة الثانية إلى ١,٨% فى الفترة الثالثة . و وعلى ذلك ، فلا يوجد سوى تقدير واحد لكل من هاتين الفترتين .

شكل (٤-١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والسكان ومتوسط دخل الفرد ١٩٧٥-٢٠٠٣

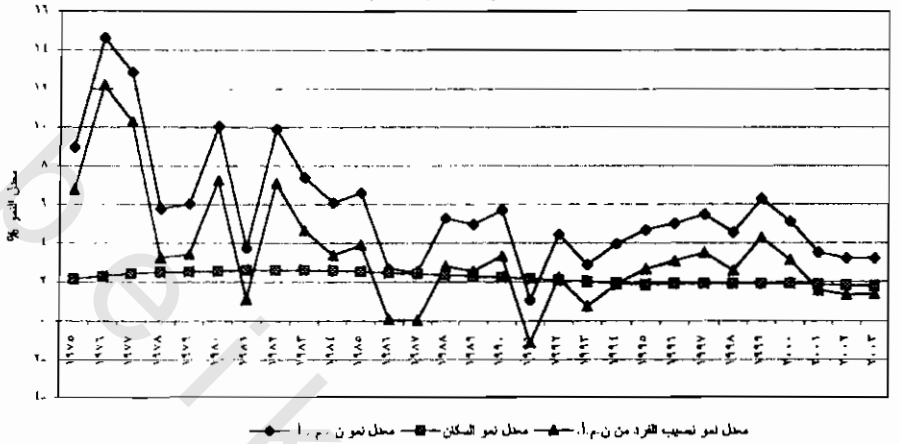

المصدر: جدول (٤-م-٢)

شكل (٤-٢): قيم مقارنة لمعدلات النمو السنوية للناتج بالأسعار الثابتة ١٩٧٥-٢٠٠٣/٢٠٠٤

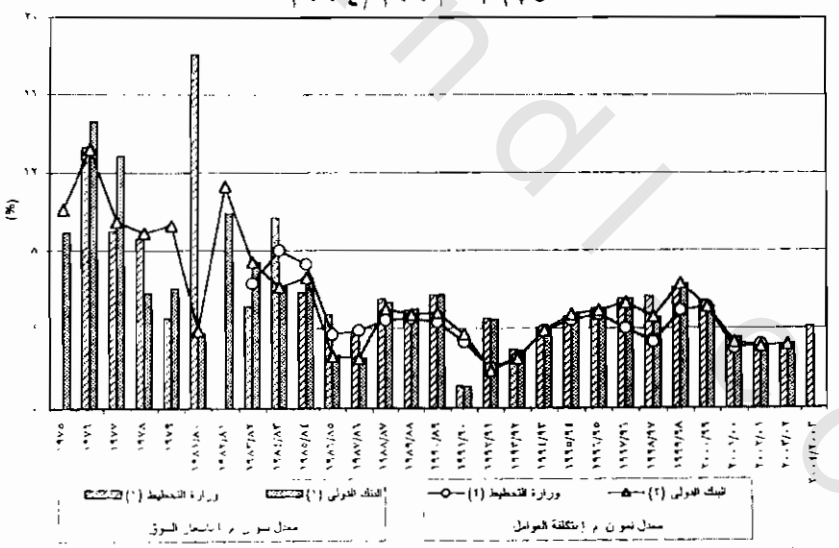

المصدر: جدول (٤-م-٣).

السمة الأولى: التقلب وغياب التراكمية:

فأما عن التقلب فهو واضح جلى فى شكل (٤ــ١) وشكل (٤ــ٢) . وأبرز التقلبات فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين ــ كما سبق ذكره ــ هو هبوط معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ الحقيقى من ٢,٥% ــ ٣,٢% سنوياً فى النصف الأول من الستينات إلى ٠,٢% ــ ٠,٥% فى النصف الثانى من الستينات وأوائل السبعينات . كما أن معدل النمو تعرض لتقلبات ملحوظة فى الفترة من أوائل سبعينات القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . فحسب المعدلات الرسمية هبط معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى من حوالى١٣% فى ١٩٧٦ إلى ٤% فى١٩٨١/٨٠ ، ثم قفز إلى ١١% فى ١٩٨٢/٨١ ، ثم أخذ فى الهبوط حتى بلغ ٢,٥% فى ١٩٨٧/٨٦ . وبعد ما دار المعدل حول ٥% فى الثلاث سنوات التالية فإنه هبط إلى ٢% فى ١٩٩٢/٩١ ، ثم عاد للدوران حوالى ٥% مرة أخرى فى أواخر التسعينات ، ثم انخفض إلى ٣% فى ٢٠٠٢/٠١[١] .

وهكذا تعرض النمو الاقتصادى لذبذبات شديدة خلال النصف الثانى من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين ، مع اختلاف وجهة خط الاتجاه العام الذي انتشرت حوله تلك الذبذبات من فترة إلى أخرى من الفترات الجزئية المحددة فيما سبق . فبرغم ما أصاب النمو الاقتصادى من تراجع من منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات ، إلا أن الاتجاه العام للنمو كان صاعداً خلال الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين . إذ ازداد معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ الحقيقى من حوالى٠,٨% ــ ١% فى الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٦٠/٥٩ إلى ١,٥%ــ١,٨% فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ــ١٩٧٣ . وعلى العكس من ذلك ، كان الاتجاه العام للنمو الاقتصادى هابطاً فى الفترة من أوائل سبعينات القرن العشرين حتى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين . فكما سبق بيانه ، احتفظ النمو الاقتصادى بالاتجاه العام الصاعد حتى أوائل الثمانينات ، حيث بلغ معدل النمو فى متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ الحقيقى ٣,٣% سنويا . ولكن معدل النمو اتخذ

(١) راجع جدول (٤ــ م ــ٣) .

مساراً تنازلياً واضحاً بعد ذلك حتى تضاءل النمو فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى إلى أقل من نصف فى المائة فى السنوات الأربع الأولى من القرن الواحد والعشرين .

وبالرغم من التقلبات صعوداً وهبوطاً فى معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ، وبالرغم من الاختلاف البيِّن فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات فى علاقات مصر بالخارج ، ما بين الفترة ١٩٥٣/٥٢ــــ١٩٧٣ والفترة ١٩٧٣ــــ٢٠٠٤/٠٣ ، فإنه لا يمكن وصف الفارق فى معدل الأداء الإنمائى (مقيساً بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى) بأنه فارق جوهرى (١,٣%ــ١,٥% فى الفترة الأولى ، مقابل ١,٢% فى الفترة الثانية) . والأمر الذى يتضح بجلاء من النظر فى الأداء الإنمائى لمصر منذ حصولها على الاستقلال هو افتقار النمو إلى الإطراد ، بمعنى :

> فقدان الاقتصاد المصرى لتراكمية النمو على مدى زمنى طويل ، بحيث أنه كلما اكتسب الاقتصاد قوة دفع تشده إلى الأمام سرعان ما تتبدد هذه القوة ، وتتحول إلى قوة جذب ترجع بالاقتصاد خطوات إلى الوراء .

السمة الثانية : التواضع والعجز عن تجاوز القصور الإنمائى:

لقد وصل معدل النمو فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى فى الفترة ١٩٧٣ــ٢٠٠٤/٠٣ إلى مثلى مستواه فى الفترة المرجعية ١٩٠٠ــ١٩٥٥ ، بل إنه رصل فى الفترة ١٩٥٢ــ١٩٧٣ إلى نحو ثلاثة أمثال مستواه فى الفترة المرجعية ذاتها . ومع ذلك تبدو هذه المعدلات متواضعة بالقياس إلى متوسط معدل النمو العالمى فى نصيب الفرد من ن.م.أ. فى القرن العشرين ، والتى ناهزت ٢% على ما سبق ذكره . ولكن هذا قياس ضعيف . ذلك أن المتوسط العالمى يجمع بين سريعى النمو وبين بطيئى النمو . ومن ثم فهو مقياس منخفض بالضرورة للحكم على الأداء الإنمائى فى دولة تستهدف الخروج من التخلف وتحقيق التقدم . لهذا ، فقد يكون المقياس الأكثر ملاءمة

لتقييم الأداء الإنمائى المصرى ، هو متوسط معدلات النمو السنوية التى نجحت دول نامية أخرى فى تحقيقها ، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل النمو السنوى المتوسط فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى قد بلغ ٦,٥% فى تايوان خلال الفترة ١٩٥٢ــ ١٩٨٨ ، وحوالى ٨% فى كوريا الجنوبية ونحو ٧% فى هونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ١٩٦٥ــ١٩٨٨ . كما تشير التقارير الدولية إلى أن متوسط معدل النمو موضع الاهتمام خلال الفترة ١٩٨٠ــ٢٠٠١ قد بلغ ٦,٢% فى كوريا الجنوبية ، و٨,٦% فى الصين . أما فى ماليزيا التى بدأت مسيرتها التنموية متأخراً بالقياس إلى النمور الآسيوية القديمة ، فقد كان معدل النمو المتحقق فيها ٣,٣% سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ــ٢٠٠١ . وأخيراً ، بلغ معدل النمو السنوى المتوسط لنصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى فى الهند ٣,٩% خلال الفترة ذاتها[1].

ويتضح من هذه المقارنات أن معدل النمو السنوى المتوسط لنصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى فى الدول سريعة النمو قد تراوح بين ٣,٣% و٨,٦% بمتوسط ٦% ، مع تركز واضح للدول الأسرع نمواً فى المدى ٦% ــ ٨% ، وذلك مع الاحتفاظ بهذا المتوسط على امتداد فترة طويلة تراوحت بين ثلاثة وخمسة عقود . وعلى ذلك فيمكن اعتبار معدل نمو سنوى متوسط فى نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى قدره ٦% ممثلاً لما يمكن تسميته : المعدل الحرج للنمو الاقتصادى . فهذا هو الخط الذى يتعين الوصول

(١) معدلات النمو لتايوان وكوريا وهونج كونج وسنغافوره خلال الفترة المنتهية فى ١٩٨٨ مستأخوذة من إبراهيم العيسوى (محرر) ، خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر ، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد ٧٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص١٧ ، ص١١٧ وص٢٦٥ . ومعدلات النمو للصين والهند وكوريا وماليزيا فى الفترة ١٩٨٠ ٢٠٠١ ، محسوبة كأوساط حسابية مرجحة من التقديرات المعطاة للفترات ١٩٨٠-١٩٩٠ و١٩٩٠-٢٠٠١ لمعدلات نمو ن.م.أ. الحقيقى وللفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ لمعدلات نمو السكان ، وذلك فى World Bank, 2003 World Development Indicators, op.cit., tables 2.1 and 4.1. لاحظ أن أداء الهند وماليزيا فيما يتعلق بنمو ن.م.أ. الحقيقى خلال الفترة ١٩٨٠ــ ٢٠٠١ كان متماثلاً (٥,٨% الهند ــ ٥,٩% ماليزيا) ، ولكن جاء أداء الهند أعلى فيما يتعلق بنمو نصيب الفرد فى ن.م.أ. نظراً لانخفاض معدل نمو السكان فى الهند (١.٩%) عنه فى ماليزيا (٢.٦%) خلال تلك الفترة .

إليه والدوران حوله ٢٥ــ٣٠ عاماً دليلاً على التراكمية أو الاطراد ، وذلك حتى يمكن القول بانتقال الدولة من حالة التخلف إلى حالة التقدم بمعيار النمو الاقتصادى وحده[١] .

وباستخدام هذا المقياس يتبين من سجل الأداء الإنمائى المصرى خلال قرن وبضع سنين أن أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى ، وهو الذى تحقق فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات ، وهو ١,٣% ــ ١,٥% ، لم يزد على ربع المعدل الحرج للنمو الاقتصادى .

وعلى ذلك فإن مسيرة النمو الاقتصادى صعوداً أو هبوطاً منذ أوائل القرن العشرين حتى أوائل القرن الواحد والعشرين ، كانت كلها فى منطقة التخلف ، أى المنطقة أسفل المعدل الحرج للنمو الاقتصادى . وهو ما يبين أن التنمية لم تزل عصية فى مصر .

ويتضح من ذلك أن الشوط لم يزل طويلاً أمام مصر حتى تصل إلى هذا المعدل الحرج للنمو الاقتصادى ، وحتى تستجمع طاقاتها للحفاظ عليه فترة طويلة . ومعنى هذا أنه من الضرورى الارتفاع بمعدل نمو ن.م.أ. الحقيقى إلى ٨% على الأقل ، والاحتفاظ بهذا المعدل ــ فى المتوسط ــ على امتداد ٢٥ــ٣٠ سنة ، حتى تتحول التنمية العصية إلى تنمية طيعة . ولاشك فى أن هذه ليست بالمهمة السهلة . فهى تتطلب تغيرات جذرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أنها تتطلب استعداداً قوياً لتحمل ما تنطوى عليه هذه التغيرات الجذرية من مشاق وتضحيات .

---

(١) بالطبع فإنه ليس من المتوقع أن يستمر معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى فى الدوران حول مستوى ٦% بعد دورانه حوله ٢٥ ــ ٣٠ عاماً . فمع بلوغ متوسط نصيب الفرد مستوى مرتفعاً ، ومع إحراز الاقتصاد لدرجة عالية من التقدم ، يصبح النمو الاقتصاد أكثر صعوبة ، ويتجه معدله إلى التباطؤ . وهذا هو المشاهد فى الدول المتقدمة حيث لم يزد معدل نمو متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ . منها على ٢.٢% خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ٢٠٠١ . إذ كان معدل نمو ن.م.أ. فى مجموعة الدول ذات المرتفع حسب تصنيف البنك الدولى ٢,٩% ، بينما كان معدل نمو السكان ٠,٧% سنويا خلال تلك الفترة ، وذلك حسبما جاء فى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق .

٤-٢ الاتجاهات العامة والتقلبات فى نمو ن.م.أ. منذ أوائل السبعينات:

سوف يعتمد التحليل فى هذا القسم وبقية أقسام الفصل الحالى على البيانات المتاحة من وزارة التخطيط والبنك الدولى ، أو من أى من هذين المصدرين حسب توافر المعلومات المتاحة بشكل مناسب لأغراض التحليل ، وذلك دون تنقيح هذه البيانات على النحو الذى تم فى القسم ٤-١ . وسوف نكتفى بمقارنة بيانات المصدرين عند اللزوم ، وذلك فى محاولة للكشف عن الاتجاه العام لنمو ن.م.أ. وتغيره من فترة جزئية إلى أخرى خلال الفترة الكلية محل الاهتمام ، وذلك فضلاً عن التعرف على مدى التقلبات حول الاتجاه العام .

توضح الجداول (٤-م-١) - (٤-م-٣) بملحق هذا الفصل تطور القيم السنوية للناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق وبتكلفة العوامل وذلك بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ، وكذلك معدل النمو فى ن.م.أ. الحقيقى (أى بالأسعار الثابتة) بسعر السوق وبتكلفة العوامل ، وذلك للفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٣ حسبما جاء فى مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولى ، وللفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٤/٠٣ طبقاً لوثائق وزارة التخطيط وبعض المصادر الأخرى .

وبالنظر إلى جدول (٤-م-٣) ، يلاحظ أن سلسلة البنك الدولى وسلسلة المصادر المتنوعة للناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية متقاربة إلى حد كبير فى معظم السنوات . وحيثما يوجد اختلاف يعتد به ، كما فى السنوات ١٩٧٥ و١٩٧٦ والسنوات ١٩٨٤/٨٣-١٩٨٨/٨٧ ، فإن سلسلة البنك الدولى التى هى أقرب إلى تقديرات وزارة التخطيط لهذه السنوات تعطى تقديرات أقل من سلسلة المصادر الأخرى . وربما يرجع ذلك إلى بعض التصحيحات التى أجريت على تقديرات وزارة التخطيط والمفترض أن تنطلق منها تقديرات البنك الدولى ، وذلك بعد صدور بعض التقارير المستمدة منها بيانات سلسلة المصادر الأخرى . ومن الملاحظ أن تقديرات السلاسل الثلاث تكاد تكون متطابقة للسنوات ١٩٨٩/٨٨-١٩٩٥/٩٤ ، وهى سنوات التفاوض على برنامج الإصلاح الاقتصادى مع البنك الدولى وصندوق

النقد الدولى ثم سنوات تنفيذه . ولكن يلاحظ وجود اختلافات بين هذه السلاسل فى السنوات ١٩٩٧/٩٦ و٢٠٠٠/٩٩ و٢٠٠١/٢٠٠٠ ، حيث كانت تقديرات البنك الدولى والمصادر المتنوعة أعلى من تقديرات التخطيط ، بينما حدث العكس فى السنوات ١٩٩٨/٩٧ و١٩٩٩/٩٨ . وربما يرجع ذلك إلى اعتماد هذين المصدرين على تقديرات أولية لوزارة التخطيط جرى تعديلها فى تاريخ لاحق .

لكن الاختلافات تبدو أشد فيما يتعلق بتقديرات ن.م.أ. بالأسعار الثابتة ، وهو ما يظهر جلياً فى الفروق بين تقديرات البنك الدولى وتقديرات وزارة التخطيط لمعدلات نمو ن.م.أ. بالأسعار الثابتة ، سواء أكان أساس الحساب هو تكلفة العوامل أم أسعار السوق[1] . وهو ما يظهر بجلاء فى جدول (٤- م ٣٠) وفى شكل (٤-٢) . ومن المرجح أن تعود هذه الاختلافات إلى ارتفاع معدل التضخم (المكمش الضمنى للناتج) الذى يستخدمه البنك الدولى عن ذلك الذى تستخدمه وزارة التخطيط . وهو ما يظهر من مقارنة المعدل المستخدم من جانب كل من هاتين الجهتين مع معدل التضخم المستند إلى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين . فبينما يميل المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى المستخدم من قبل وزارة التخطيط إلى الانخفاض بشكل محسوس عن معدل التضخم الذى يظهره الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، فإن مكمش ن.م.أ. الضمنى الذى يستخدمه البنك الدولى يبدو قريباً جداً من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين . فعندما كان معدل التضخم حسب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ١١,٢% فى ١٩٧٥ ، كان مكمش ن.م.أ. الضمنى المستنتج من تقديرات وزارة التخطيط لا يزيد على ٨,٦% . وعندما كان المتوسط السنوى لمعدل التضخم فى الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ مثلا هو ١٧,٣% طبقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، لم يزد المكمش الضمنى للناتج الذى استخدمته وزارة التخطيط على

(١) لم يتيسر عقد مقارنة بين قيم ن.م.أ. بالأسعار الثابتة فى المصدرين ، حيث يختلف أساس تثبيت الأسعار من مصدر إلى آخر . فالبنك الدولى يتخذ ١٩٩٢/٩١ سنة أساس لتثبيت الأسعار . ولا تتوافر سلسلة طويلة نسبياً بالأسعار الثابتة من وزارة التخطيط ، سوى لـ ن.م.أ. بتكلفة العوامل بأسعار ١٩٨٢/٨١ وذلك للفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ٢٠٠٢/٠١ . والمعتاد أن تحسب وزارة التخطيط معدلات النمو بالأسعار الثابتة لسنوات كل خطة خمسة على حدة بأسعار سنة الأساس لكل خطة . وعلى ذلك فإن الأسعار الثابتة تتغير من خطة إلى أخرى بتغير سنة الأساس .

٧,٨%[1] . وفى المقابل ، تشير الحسابات التى أجريتها على بيانات البنك الدولى (مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣) إلى تقارب مقياسى التضخم على النحو المبين فى جدول (٤ــ٣) .

جدول (٤–٣): معدلات التضخم السنوية حسب أسعار المستهلكين وحسب المكمش الضمنى للناتج

الفترة	١٩٧٥–١٩٨٥	١٩٨٥–١٩٩١	١٩٩١–٢٠٠١	١٩٧٥–٢٠٠١
معدل التضخم حسب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين	%١٣,٧٣	%١٩,٥٠	%٧,٢١	%١٤,١٤
معدل التضخم حسب المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى	%١١,٢٧	%١٨,٥٢	%٧,٠٧	%١٢,٤٣

لكن من الملاحظ أن الاختلافات فى معدل التضخم قد لا تفسر بالكامل اختلاف تقديرات البنك الدولى عن وزارة التخطيط لمعدلات النمو فى ن.م.أ. بالأسعار الثابتة . إذ أن المعدلات المحسوبة من جانب البنك قد تزيد عن تلك المحسوبة بواسطة وزارة التخطيط فى بعض السنوات وقد تقل عنها أو تتطابق معها فى بعض السنوات الأخرى ، وذلك كما يظهر فى شكل (٤ــ١)[2] . لكن الفرق بالزيادة محدود عادة ،

---

(١) إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى ... ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ . راجع أيضاً القسم (١ــ٤) من الفصل الأول .

(٢) معدل نمو ن.م.أ. بأسعار السوق الثابتة المقدر بواسطة البنك الدولى يقل عن المعدل المحسوب بواسطة وزارة التخطيط فى ١٠ سنوات (١٩٧٨ ، ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٩٨/٩٧ ، ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠٠٢/٠١) ، ويزيد عنه فى ٥ سنوات (١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٣/٨٢ و١٩٨٥/٨٤) ، ويتطابق معه فى ٩ سنوات (١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٧/٩٦ و١٩٩٩/٩٨) . ومعدل نمو ن.م.أ. بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج المقدر بواسطة البنك الدولى يقل عن المعدل المحسوب بواسطة وزارة التخطيط فى ٤ سنوات (١٩٨٤/٨٣ ١٩٨٧/٨٦) ، ويزيد عنه بفروق ضئيلة فى معظم السنوات ، ودلك فى ١١ سنة (١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٩/٩٨ ،=

ويقل فى الغالب عن نصف نقطة مئوية . وربما ترجع هذه الاختلافات إلى بعض التصحيحات التى يجريها البنك الدولى على قيم ن.م.أ. بالأسعار الجارية أو اختلاف تقديرات الضرائب والإعانات المستخدمة عند الانتقال من ن.م.أ. بتكلفة العوامل إلى ن.م.أ. بسعر السوق .

وبالرغم من الفروق التى أشرنا إليها حالاً فى معدلات النمو السنوية فى ن.م.أ. بين وزارة التخطيط والبنك الدولى ، إلا أن معدلات النمو المتوسطة للفترات الخمسية أو العشرية تبدو متقاربة إلى حد بعيد ، وذلك كما يظهر فى جدول (٤ــ١) . والأمر الواضح من بيانات هذين المصدرين هو أن معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى قد شهد خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٤/٠٣ اتجاهاً تنازلياً قوياً ، بحيث أن معدل النمو فى أواخر تلك الفترة كان لا يزيد على ٤٥% من نظيره فى أوائلها . فطبقاً لبيانات وزارة التخطيط المشار إليها فى جدول (٤ــ١) :

> هبط معدل النمو من ٨,١% فى الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨١ إلى ٥,١% فى الفترة ١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٩١/٩٠، ثم إلى حوالى ٣,٧% فى الفترة ١٩٩١/٩٠ ــ ٢٠٠٤/٠٣

وقد سبق أن أشرنا فى القسم (٤ــ١) إلى وجود هذا الاتجاه العام الهابط باستخدام فترات زمنية مختلفة ، سواء أكانت البيانات الخاصة بمعدلات النمو هى البيانات الرسمية أم البيانات المنقحة . كما تأكد وجود هذا الاتجاه العام الهابط من خلال تقدير معادلة اتجاه عام خطى باستخدام معادلات النمو السنوية (بنسك دولى ــ أسعار سوق ثابتة) للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤ . إذ أظهرت المعادلة المقدرة أن معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى كان ينخفض بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية سنوياً فى المتوسط خلال تلك الفترة[1] .

- و٢٠٠٠/٢٠٠١) ، ويتطابق معه فى ٥ سنوات (١٩٩٢/٩١- ١٩٩٤/٩٣ ، ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠٢/٠١) . راجع جدول (٤ــ م ــ٣) .

(١) المعادلة المقدرة هى : =

وعموماً يقدر المعدل السنوى لنمو ن.م.أ. خلال الفتـــرة ١٩٧٥-٢٠٠٤/٠٣ بنحو ٥,١%[١] ولما كان معدل نمو السكان طبقا لبيانات البنك الدولى خـــلال تلـــك الفترة فى حدود ٢,٣% سنويا ، فإن الزيادة فى متوســـط نـــصيب الفـــرد فى ن.م.أ. لا تزيد على ٢,٨% سنوياً . وهذا بالطبع طبقاً للمعـــدلات غـــير المنقحـــة للنمـــو الاقتصادى .

لاحظ أن مقارنة الأداء الإنمائى فى مصر بنظيره فى عدد من الدول النامية الـــتى حققت طفرة تنموية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠١ تشير إلى أنه بينما تمكنت ماليزيـــا من مضاعفة ن.م.أ. الحقيقى ٥,٣ مرة ، وتمكنت كوريا الجنوبية من مضاعفة ناتجها ٦ مرات ، وتمكنت الصين من مضاعفة ناتجها ٩,٤ مرة ، فإن مصر - طبقاً للمعـــدلات غير المنقحة - لم تضاعف ناتجها إلا بنحو ٤,٣ مرة ، وهو ما يزيد قليلا علـــى الأداء الهندى (٣,٧ مرة) . ويأخذ معدلات نمو السكان فى الحسبان ، وترتيب مـــصر ودول المقارنة حسب المعدل السنوى المتوسط لنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. خـــلال الفتـــرة ١٩٧٥ - ٢٠٠١ نجد أن مصر قد احتلت المركز الأخير فقد بلغ المعـــدل المـــصرى ٢,٨% ، بينما احتلت الصين المركز الأول بمعدل نمو ٧,٧% ، تليها كوريا الجنوبيـــة (٦%) ، ثم ماليزيا (٤,١%) ثم الهند (٣,١%)[٢] .

ونعرض فى الجدولين (٤ــ م ــ٤) والشكلين (٤ــ٣) و(٤ــ٤) مقارنة للأداء الإنمائى المصرى فى الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٠ و ١٩٩٠-٢٠٠٣ بنظيره فى عدد أكـــبر من الدول النامية وإسرائيل ، وكذلك فى المجموعات الدولية حسب التصنيف المعمول به فى مؤشرات التنمية الدولية للعام ٢٠٠٣ الصادرة عن البنك الدولى .

- معدل نمو ن.م.أ = ٤٣٦ ٠.٢١٦ ر حيـــث ز = الـــسنوات ، وتأخـــذ القـــيم ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ... ، ٢٠٠٤ . ومعامل الانحدار معنوى عند مستوى ٥% .

(١) هذا هو المتوسط المرجح لمعدل النمو فى الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٢/٠١ المحسوب من بيانات البنك الـــدولى (٥,٢%) ومعـــدل النمو فى الفترة ٢٠٠٢/٠١ - ٢٠٠٣/٠٣ المحسوب من بيانات وزارة التخطيط (٣,٦%) ، كما فى جدول (٤ـــ١) ، مـــع الترجيح بطول كل من هذين الفترتين .

(٢) المعدل المصرى محسوب بالطريقة المشار إليها فى الهامش السابق والفقرة السابقة . ومعدلات دول المقارنة محسوبة مـــن بيانـــات مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ للبنك الدولى ١٩٧٥ و٢٠٠١ وفق معادلة الفائدة المركبة .

لقد كان معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى فى مصر أقل من نظيره فى الصين وكوريا وسنغافورة والهند ، وأعلى من نظيره فى البرازيل والمكسيك وإيران فى فترتى التحليل . وبعد ما كان معدل النمو المصرى أعلى من المعدل الإسرائيلى فى الفترة ١٩٨٠ــ١٩٩٠ ، فإنه أصبح أقل منه فى الفترة ١٩٩٠ــ٢٠٠٣ . وبينما كان المعدل المصرى أقل من معدل هونج كونج وإندونيسيا فى الفترة الأولى ، فإنه أصبح أعلى منهما فى الفترة الثانية . وهذا التفوق فى الأداء المصرى عن أداء هونج كونج وإندونيسيا يرجع فى جانب منه إلى سببين أولهما : الأزمة المالية الآسيوية التى أصابت هاتين الدولتين فى صيف ١٩٩٧ وإلى أسلوب معالجتهما لهذه الأزمة ، وثانيهما : المبالغة فى تقدير معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى المصرى .

وأخيراً يلاحظ أن أداء مصر وماليزيا كان متقارباً فى الفترة الأولى ، ولكن الأداء الماليزى تفوق على الأداء المصرى فى الفترة الثانية ، وذلك بالرغم من الآثار السلبية التى عانتها ماليزيا من الأزمة المالية الآسيوية ، والتى لم تظل معاناتها منها مثلما طالت فى حالة هونج كونج وإندونيسيا ، وذلك بالنظر إلى الاختلافات فى السياسات التى اتبعتها كل منها فى مواجهة تلك الأزمة . فبينما أخذت هونج كونج وإندونيسيا بنصائح صندوق النقد الدولى (المزيد من التحرير وفتح الاقتصاد اللذان كانا من أسباب الأزمة فى رأى عدد غير قليل من المحللين) ، فضلت ماليزيا الخروج على نصائح الصندوق واتباع سياسات تدخلية لاحتواء الأزمة (مثلاً بتقييد حركات رؤوس الأموال وفرض رقابة على النقد وسوق المال) ، مما ساعدها على التعافى مبكراً من آثار الأزمة .

وفيما يتعلق بمقارنة الأداء المصرى بعدد من المجموعات الدولية ، يلاحظ أن ثمة نمطاً ثابتاً فى فترتى التحليل . فقد كان معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى فى مصر أقل من نظيره فى دول شرق آسيا والباسفيكى بدرجة محسوسة ، وأقل من نظيره فى دول جنوب آسيا بدرجة محدودة . كما كان معدل النمو المصرى أعلى من نظيرة فى باقى المجموعات الدولية ، وأغلبها مجموعات مرتفعة الدخل ، أو مجموعات منخفضة الدخل

أو مجموعات كانت تمر بمشكلات غير عادية مثل دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية والكاريبى .

٤-٣ فى تفسير ضعف النمو الاقتصادى والاتجاه العام الهابط لمعدلاته:

يتضح من جدول (٤ــ م ــ٣) والشكلين (٤ــ١) و(٤ــ٢) أن مسيرة النمو الاقتصادى فى النصف الثانى من السبعينات (١٩٧٥ــــ١٩٨١/٨٠) قد تعرضت لتقلبات حادة حول المتوسط العام لمعدل النمو السنوى خلال تلك الفترة وهو ٩%. إذ تراوحت معدلات النمو بين ٣,٨% و١٤,٦% بمدى يبلغ ١٠,٨ نقطة مئوية[١]. وقد بلغت هذه المعدلات ذروتها فى ١٩٧٦ و١٩٧٧ (١٤,٦% و١٢,٨ % على الترتيب حسب بيانات البنك الدولى) . ويعود جانب من الارتفاع فى معدل النمو المتوسط فى تلك الفترة ، وبوجه خاص فى بدايتها ، إلى استئناف النمو بعد تراجعه إلى مستوى منخفض فى الفترة ما بين هزيمة ١٩٦٧ ونصر أكتوبر ١٩٧٣. فقد هبط معدل النمو السنوى المتوسط فى ن.م.أ. الحقيقى إلى حوالى ٣,٢% فى تلك الفترة[٢] .

شكل (٤-٣): معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى (مصر ودول المقارنة)

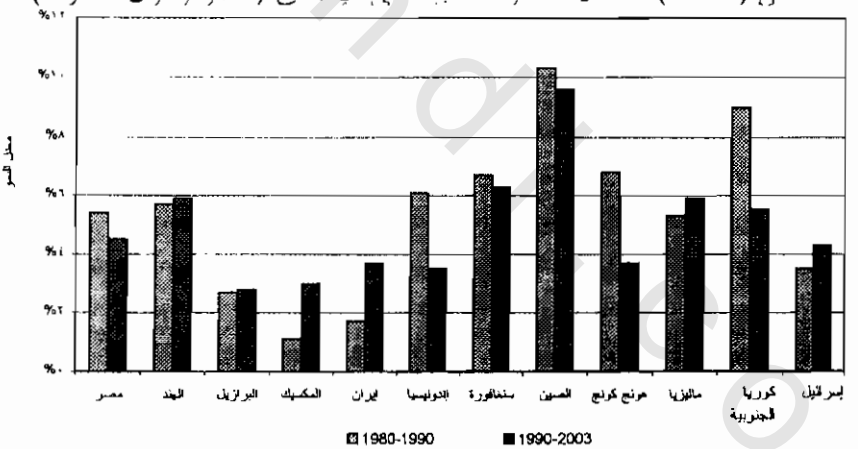

المصدر: جدول (٤-م-٤)

(١) المدى (range) لمجموعة من القيم هو الفرق بين أقصى قيمة وأدنى قيمة فى المجموعة .

(٢) تحديدا فى الفترة ١٩٩٦/٦٥ ــ ١٩٧٤ حسب ما جاء فى : B. Hansen, The Political Economy... p.14 .

شكل (٤-٤): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي
(مصر والمجموعات الدولية المقارنة)

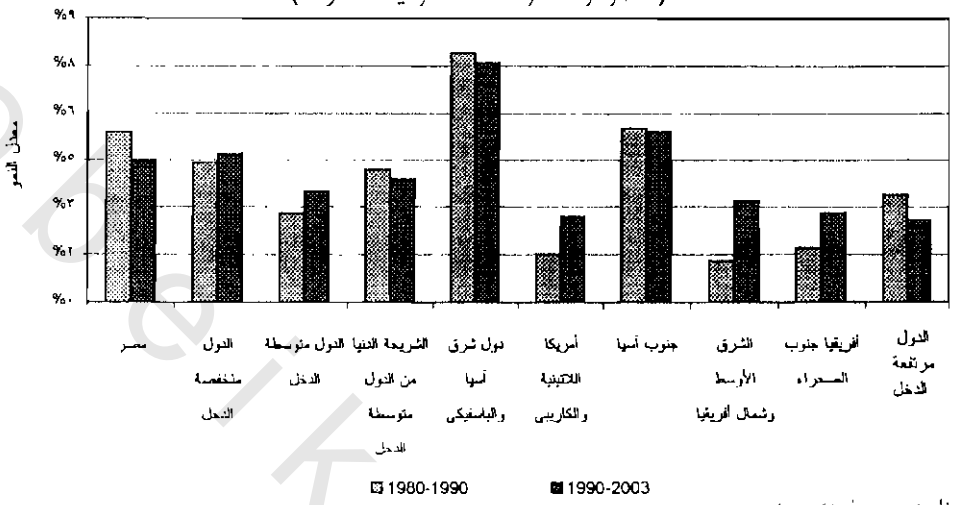

المصدر: جدول (٤-م-٤).

كما كان من أسباب ارتفاع معدل النمو فى النصف الثانى من السبعينات الوفرة الاستثنائية فى الموارد الخارجية ونموها السريع جداً فى تلك الفترة . وقد ارتبطت تلك الوفرة باسترداد حقول بترول سيناء وزيادة إنتاج البترول المصرى[1] ، وارتفاع حصيلة تصديره ، خاصة مع ارتفاع السعر العالمى لبرميل النفط من ٣,٤ دولاراً فى ١٩٧٣ إلى ٣٢ دولاراً فى ١٩٨٠ و١٩٨١ ، وذلك كما سبق ايضاحه فى جدول (٢-١) . وارتبطت وفرة الموارد الخارجية أيضاً بإعادة تشغيل قناة السويس فى ١٩٧٥ بعد أن ظلت مغلقة منذ وقوع حرب ١٩٦٧ ، وزيادة تدفقات النقد الأجنبى من خلال تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، ومن خلال السياحة الوافدة إلى مصر ، ومن خلال المعونات والقروض العربية والأجنبية[2] . غير أن وفرة النقد الأجنبى لم تحل دون

(١) ازدادت حصة البترول فى ن.م.أ. من ١,٣% فى ١٩٧٣ إلى ١٨,٥% فى ١٩٨١/٨٠ .

(٢) لاحظ أن تدفقات النقد الأجنبى من القروض والمعونات العربية قد تراجعت كثيرا بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وما أعقب تلك الزيارة من مقاطعة الدول العربية لمصر . وبعد أن كانت القروض والمعونات العربية قد بلغت ١٧٥١ مليون دولار ، هبطت إلى ٨٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٨ . راجع : رمزى زكى ، " تقييم الأداء لبرنامج =

حدوث عجز كبير فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات ، وذلك من جراء إطلاق العنان للنمو فى الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد على نطاق واسع (من خلال نظام الاستيراد دون تحويل عملة) ، باعتبار ذلك علامة من علامات "الجدية" فى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى! .

ومن الواضح من طبيعة مصادر النقد الأجنبى أن النمو الاقتصادى قد ارتبط بالتدفقات من الموارد الخارجية التى كانت عرضة للتقلب الشديد . وهذا ما يفسر تقلبات معدل النمو فى ن.م.أ. ليس فقط فى النصف الثانى من السبعينات ، بل وفى العقود الثلاثة موضع الاهتمام بوجه عام ، وإن كانت حدة التقلبات قد خفت كثيراً فى الثمانينات والتسعينات ، وأصبحت السمة الغالبة هى الاتجاه العام الهابط .

وقد تراجع المعدل السنوى المتوسط لنمو ن.م.أ. الحقيقى فى الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦ إلى حوالى ٧% حسب تقديرات وزارة التخطيط[1] . وكان من أسباب هذا التراجع فى معدل النمو انخفاض السعر العالمى للبترول من حوالى ٣٢ دولاراً فى ١٩٨٣ إلى ٢٧ دولاراً فى ١٩٨٥ ، ثم هبوطه المروّع إلى ١٣,٥ دولاراً للبرميل فى ١٩٨٦ . وقد صاحب انخفاض سعر تصدير البترول انخفاض ملحوظ فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وشهدت البلاد أزمة متزايدة فى النقد الأجنبى وميزان المدفوعات . وقد أسهمت تلك الأزمة بدورها فى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لمصر . وسادت فى هذه الفترة درجة عالية من اللايقين بشأن السياسات النقدية والمالية ، لاسيما سياسات سعر الصرف والدعم والموقف من بيع القطاع العام . وقد انعكس ذلك على معدل النمو الاقتصادى الذى يقدر البنك الدولى أنه أصبح أقل من معدل نمو السكان فى ١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٧/٨٦ ، بما يعنى انخفاض

= التيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧-١٩٨١) حصاد التجربة واحتمالات المستقبل" ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ٦-٨ مايو ١٩٨٢ .

(١) لاحظ أن تقديرات البنك الدولى تضع معدل النمو المتوسط فى تلك الفترة فى حدود ٤% ، كما سبق إيضاحه فى جدول (٤-١٠) .

متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى[1]. وفى حين ساعدت وفرة الموارد الخارجية على التستر على الاختلالات الداخلية والخارجية المتزايدة فى الاقتصاد فى النصف الثانى من السبعينات ، فإن إنكماش الموارد الخارجية فى الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦ قد ساعد على بروز هذه الاختلالات ، وعلى تسليط الضوء على علاقتها بتباطؤ النمو الاقتصادى وضعف مستوى الكفاءة الاقتصادية .

وفى الفترة ١٩٨٨/٨٧ــ١٩٩٣/٩٢ ، استمر تراجع معدلات النمو حتى أصبح المتوسط السنوى فى حدود ٣,٧% . وبعد حوالى ٤ سنوات من بداية هذه الفترة ، ازدادت خلالها حدة مشكلات عجز الموازنة وعجز الحساب الجارى وارتفاع معدل التضخم وتدهورت خلالها الاحتياطيات الدولية ، وتفاقمت مشكلة المديونية الخارجية ، استجابت الحكومة المصرية لضغوط المؤسسات الدولية ، وتوصلت فى مايو ١٩٩١ إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج للتثبيت الاقتصادى ، وهو ما كان يعد شرطاً للتوصل إلى الاتفاق مع البنك الدولى حول برنامج للتكيف الهيكلى ، الذى وقع فى نوفمبر ١٩٩١ من ناحية ، وشرطاً كذلك للوفاء بوعد الدول الغربية الدائنة الكبرى لمصر بتخفيض ديونها الخارجية من ناحية أخرى.

وقد شهدت تلك الفترة احتلال العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، ثم قيام تحالف دولى بزعامة الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقى فى فبراير ١٩٩١ . وقد كان من تداعيات غزو العراق للكويت ارتفاع متوسط السعر العالمى للبترول إلى ٢٢,٣ دولاراً للبرميل فى ١٩٩٠ بعد أن كان متوسط سعر البرميل قد هبط إلى ١٧,٣ دولاراً فى ١٩٨٩ . ولكن السعر سرعان ما عاد إلى مستوى ١٨ ــ ١٩ دولاراً فى ١٩٩١ و١٩٩٢ ، ثم هبط إلى ١٦,٣ دولاراً فى المتوسط خلال سنة ١٩٩٣ . ولاشك أن هذه التقلبات فى سعر البترول قد انعكست بدرجة ما على معدلات نمو ن.م.أ. فى هذه السنوات .

(1) World Bank, ARE, Current Economic Situation and Economic Reform Program, Report of a World Bank mission to Egypt, 1986, p. 2.

وقد كان لاشتراك مصر بقوات عسكرية فى حرب تحرير الكويت ، فضلاً عن تقديمها تسهيلات عسكرية لقوات التحالف الدولى من جهة ، وتوصلها إلى اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول برنامج للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى[1] من جهة أخرى ، فضل كبير فى زيادة تدفقات الموارد الخارجية من الدول الغربية المانحة وكذلك من بعض الدول العربية[2] . كما كان من نتائج هذه التصرفات انتهاء المفاوضات فى نادى باريس إلى تخفيض ديون مصر الخارجية المستحقة لدول النادى إلى حوالى النصف ، حيث تقرر إسقاط ١٥% من الديون فى يوليو١٩٩١ ، و١٥% أخرى فى مارس١٩٩٣ ، ثم ٢٠% فى ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وذلك بعد أن تكون مصر قد نفذت الشروط الواردة فى اتفاق المساندة الجديد (ابتداء من سبتمبر ١٩٩٣) مع صندوق النقد الدولى . كما تضمن الاتفاق مع نادس باريس إعادة جدولة باقى الديون الخارجية الحكومية المستحقة على مصر على ٢٥ سنة . ومن جهة أخرى ، تم إسقاط الديون العسكرية مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى[3] . وقد أدت هذه التطورات إلى تخفيف كبير للعبء الواقع على ميزان المدفوعات المصرى .

وقد كان من نتائج السياسات الانكماشية لبرنامج التثبيت والتكيف حدوث تراجع كبير فى معدلات النمو الاقتصادى ، حيث لم يزد معدل النمو على ١,٩% فى ١٩٩٢/٩١ وعلى ٢,٥% فى ١٩٩٣/٩٢ . وهو ما يعنى تناقص متوسط نصيب

---

(١) وهو ما يطلق عليه ERSAP ، أى:

Economic Reform and Structural Adjustment Program

(٢) يدخل فى ذلك اتفاق المساندة stand-by agreement الموقع مع صندوق النقد الدولى لمدة ٣ سنوات بمبلغ ٤٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وقرض الإصلاح الهيكلى الموقع مع البنك الدولى بقيمة ٣٠٠ مليون دولار ، والاتفاق على إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بمنحة قدرها ٦٠٠ مليون دولار من الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وبعض الدول الأخرى .

(٣) راجع : جودة عبد الخالق ، التثبيت والتكيف .. ، مرجع سابق ، راجع أيضاً :

IEU, Egypt, Country Profile, 1998, P.55 and J. Licari, Economic Reform in Egypt in a Changing Global Economy, OECD. Development Center, Technical Papers, no. 129, Dec. 1997.

الفرد من ن.م.أ. الحقيقى فى السنة ١٩٩٢/٩١ وزيادته بنحو ٠,٥% فى سنة ١٩٩٣/٩٢[١] .

وبالرغم من اتجاه معدل النمو إلى التزايد فى الفترة ١٩٩٤/٩٣-١٩٩٩/٩٨ ، حيث تشير بيانات البنك الدولى إلى بلوغه ٦,٣% فى ١٩٩٩/٩٨ ، إلا أنه أخذ فى الهبوط بانتظام اعتبارا من سنة ١٩٩٩/٩٨ حتى وصل إلى ٣,٢% فى سنة ٢٠٠٣/٠٢ . وقد أسهمت فى هذا الهبوط بعض العوامل الخارجية ، أبرزها الأزمة المالية الآسيوية التى وقعت فى صيف ١٩٩٧ ، واستمرت تداعياتها حتى نهاية القرن العشرين . وقد ترتب على هذه الأزمة انخفاض ملحوظ فى أسعار البترول ، كانت له آثار سلبية على الاقتصاد المصرى . فكما يظهر من جدول (٢-١) هبط سعر برميل البترول من ٢٠ دولاراً فى ١٩٩٦ إلى ٩,٥ دولار فى ديسمبر ١٩٩٨ ، وإن ظل متوسط السعر فى ١٩٩٨ فى حدود ١٨,٧ دولار . ثم واصل السعر هبوطه إلى ١٧,٥ دولار فى ١٩٩٩ . كما أدى تراجع النمو فى الاقتصادات الآسيوية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى ، وتراجع حركة المرور فى قناة السويس ، وبالتالى انخفاض حصيلتها[٢] .

ومع استئناف النشاط الاقتصادى فى الاقتصادات الآسيوية ، أخذ سعر البترول فى التصاعد حتى بلغ ٢٧,٦ دولار للبرميل فى المتوسط فى ٢٠٠٠ . وبالرغم من انخفاض السعر إلى ٢٤ دولاراً عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه عاد إلى الارتفاع مع شن الحرب الأمريكية ــ البريطانية على العراق فى مارس ٢٠٠٣ . فقد بلغ متوسط سعر البرميل ٢٨,١ دولار فى ٢٠٠٣ ، ثم ٣٦ دولاراً فى ٢٠٠٤ ، وذلك مع تزايد الاضطرابات فى منطقة الشرق الأوسط ، واحتدام المقاومة للاحتلال الأجنبى فى كل من العراق وفلسطين . وقد أسهمت عوامل أخرى فى ارتفاع سعر البترول مثل تزايد الطلب عليه من جانب الصين والهند ،

(١) حسب مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، كان معدل نمو السكان ٢,١% فى ١٩٩٢/٩١ و٢% فى ١٩٩٣/٩٢ .

(٢) راجع جدول (٧-م-٦) .

وكذلك تزايد المضاربات ارتباطاً بتزايد عدم اليقين فى الأوضاع الإقليمية والعالمية . غير أن الكسب الصافى لمصر من ارتفاع أسعار البترول لم يكن كبيراً ، ومن ثم لم تكن له آثار إيجابية كبيرة على النمو الاقتصادى . ويرجع ذلك إلى تزايد فاتورة واردات مصر من المنتجات البترولية ، الأمر الذى تضاءل معه الفائض فى ميزان المدفوعات البترولى ، أو تحول معه الفائض إلى عجز ، مثلما حدث فى سنتى ٢٠٠٠/٢٠٠١ و٢٠٠١/٢٠٠٢[1] .

ويضاف إلى العوامل الخارجية بعض الصدمات الداخلية التى كانت لها تداعيات سلبية ملحوظة على عائدات مصر من النقد الأجنبى ، لاسيما من خلال السياحة ، وكذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر . ومن أبرز هذه الصدمات أحداث الإرهاب المرتبطة ببعض الجماعات الإسلامية فى الثمانينات وحادثة الأقصر فى عام ١٩٩٧ . فقد كان لهذه الأحداث أثر سلبى على حركة السياحة الوافدة إلى مصر وعلى المتحصلات من قطاع السياحة فى ميزان المدفوعات .

ومما لاشك فيه أن العوامل الخارجية والصدمات الداخلية ، وإن كان لها دور غير منكور فى تفسير بطء النمو فى بعض السنوات ، وتفسير ارتفاعه فى سنوات أخرى ، إلا أنها لا تكفى بذاتها لتفسير ضعف الأداء الانمائى فى الاقتصاد المصرى . فهذا الضعف مرتبط أساساً بعدد من الاختلالات الهيكلية التى قد تؤدى الاضطرابات الخارجية إلى تفاقمها ، كما أنه مرتبط بعجز السياسات الاقتصادية عن التعامل مع هذه الاختلالات الهيكلية بما يكفل تصحيحها . بل كثيراً ما أدت السياسات التى

---

(١) فكما يلاحظ أدناه زادت الواردات البترولية عن الصادرات البترولية بمبلغ ٥٤٠ مليون دولار فى ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، و٩٦ مليون دولار فى ٢٠٠٢/٠١ . وبرغم تزايد الصادرات إلى ما يقرب من ٤ مليارات دولار فى ٢٠٠٤/٠٣ ، إلا أن الفائض فى ميزان المدفوعات البترولى لم يتجاوز ١.٣ مليار دولار:

السنة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٠١	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣
صادرات	٢٦٣٢	٢٣٨١	٣١٦١	٣٩١٠
واردات	٣١٧٢	٢٤٧٧	٢٣١٣	٢٥٧٠

المصدر: البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣ وفبراير ٢٠٠٥ .

طبقت على امتداد العقود الثلاثة الماضية إلى تفاقم هذه الاختلالات بدلاً من تصحيحها .

فقد أدى الاحتفاظ بسعر صرف مغالى فيه للجنيه المصرى ـــ مثلاً ـــ إلى تقديم دعم سخى للواردات ، الأمر الذى عرقل نمو الإنتاج والصادرات من السلع القابلة للاتجار ، وزاد من حدة الخلل فى الهيكل الاقتصادى للإنتاج المتمثل فى البطء الشديد فى نمو قطاعى الزراعة والصناعة من جهة والنمو السريع فى قطاع الخدمات من جهة أخرى .

كما أدى التحرير المتسرع للتجارة الخارجية إلى إصابة الصناعات الوطنية بخسائر فادحة من جراء تزايد الطاقات المعطلة والعجز عن تصريف الإنتاج الوطنى ، وذلك لتعرض هذه الصناعات لمنافسة غير متكافئة من جانب المنتجات الأجنبية قبل أن تتأهل لمواجهة مثل هذه المنافسة . ومن المعروف أن مصر قد سارت على طريق تحرير التجارة بسرعة تفوق السرعة المتناسبة مع التزاماتها لدى منظمة التجارة العالمية[1] . كما أن التعجل فى تحرير المعاملات الرأسمالية فى سياق تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف فى عام ١٩٩١ كانت له آثار ضارة على ميزان المدفوعات المصرى ، حيث أنه شجع على خروج رأس المال الوطنى للاستثمار فى الخارج .

وكان القطاع العام والموازنة العامة والعمالة المصرية من أوائل المتضررين من سياسة الخصخصة وتخارج الدولة من المجال الإنتاجى والاستثمارات الإنتاجية . فقد تدهورت أوضاع الكثير من شركات القطاع العام نتيجة لحرمانها من الاستثمارات العامة لسنوات طويلة . ومع طول فترة التردد التى سبقت تطبيق سياسة الخصخصة ، تراكمت الخسائر لدى الكثير من شركات القطاع العام ، وقصمت أعباء الديون المستحقة عليها للبنوك ظهور عدد كبير منها . كما تقادمت معدات هذه الشركات ، وتدهورت نوعية منتجاتها . وقد أدت هذه العوامل إلى صعوبات بالغة فى العثور على

(١) للتحقق من ذلك راجع : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، التزامات مصر فى التحصيصات الحمركية، مرجع سبق ذكره .

مستثمرين جادين راغبين فى شراء هذه الشركات . ولذا تركزت عملية البيع فى أوائل التسعينات على بيع الشركات الرابحة ، وذلك بدعوى تشجيع المستثمرين على دخول سوق بيع الشركات العامة ، وإن كان السبب الحقيقى هو أن بيع الشركات الرابحة هو الأسهل ، وهو الذى يقدم مؤشرات سريعة على " نجاح " الخصخصة ! لكن هذا المسلك أدى إلى حرمان الموازنة العامة من التدفقات السنوية المتمثلة فى حصة الحكومة فى أرباح الشركات العامة ، وزاد من وطأة تمويل عجز الشركات والهيئات العامة الخاسرة . كما أنه أضاف أعداداً كبيرة من العمال الذين جرى تسريحهم من الشركات المبيعة وكذلك الشركات التى جرى تأهيلها للبيع ، إلى صفوف المتعطلين . وقد أدى ذلك إلى اشتداد حدة مشكلة البطالة وتفاقم تداعياتها الاجتماعية ، خاصة مع عدم تمكن الحكومة من توفير فرص عمل بديلة للعمالة المستغنى عنها فى ظلها تمسكها بالانسحاب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، وفى ظل ضعف قدرتها على اجتذاب استثمارات أجنبية على نطاق محسوس من جهة ، وضعف قدرة القطاع الخاص على ملء الفراغ الناشئ عن تراجع الدور التنموى للدولة من جهة أخرى .

ومما يؤكد أن المسئولية الكبرى عن تواضع معدلات نمو الاقتصاد المصرى وعن اتجاهها العام التنازلى خلال العقود الثلاثة الماضية إنما تقع على عاتق السياسات التى طبقت خلالها وعلى عاتق النظام الاقتصادى الذى قام على أساسها ، أنه لا يبدو أن عدم توافر الموارد كان سببا رئيسياً لتواضع مستوى الأداء أو تدهوره عبر الزمن . فمن المفارقات التى تسترعى الانتباه أنه بينما كانت حركة الموارد الخارجية والدين العام المحلى ترسم اتجاها عاماً صاعداً ، دليلاً على وفرة الموارد ، كانت حركة معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ترسم اتجاها عاماً هابطاً خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤ . وهذا الأمر واضح فى الأشكال الثلاثة (٤ــ٥) - (٤ــ٧) . كما أنه تأكد من قياس معامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادى وبين كل من إجمالى موارد النقد الأجنبى والدين العام المحلى . فقد كان معامل الارتباط سالباً فى الحالتين ، بقيمة — ٠,٦ فى حالة

موارد النقد الأجنبى و ٠,٣٠ فى حالة الدين العام المحلى[1] . وسوف نعود لتفصيل هذا الأمر فى الفصل السادس .

نخلص مما تقدم إلى أن ضعف النمو الاقتصادى ، وضعف القدرة على الحفاظ على وتيرة النمو بعد ما تبدأ فى التصاعد ، ومن ثم تقلب معدلات نمو ن.م.أ. الحقيقى بدرجات متفاوتة فى الشدة من فترة جزئية إلى أخرى حول اتجاه عام هابط طوال العقود الثلاثة الماضية ، إنما يرجع إلى عدد من العوامل الهيكلية أو المنظومية[2] . ولعل العوامل السبعة المذكورة أدناه هى أبرز العوامل المفسرة لظاهرة العجز التنموى فى مصر فى تلك الفترة الطويلة نسبياً . ولن يخفى على فطنة القارئ أن هذه العوامل ليست مستقلة عن بعضها البعض ، بل إنها متداخلة ومتشابكة . وهذا التداخل والتشابك ليس بالأمر المستغرب ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الهيكلية أو المنظومية لهذه العوامل . وفيما يلى بيان موجز بهذه العوامل :

١- ضعف الادخار المحلى ، وهو المصدر الأساسى لتمويل الاستثمارات فى أى تنمية يراد لها التواصل والإطراد .

٢- تواضع معدل التراكم الرأسمالى ، وذلك من جراء ضعف المدخرات المحلية من جهة ، وضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى .

٣- تواضع نوعية رأس المال البشرى ، ومن ثم ضعف إنتاجية العمل ، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الأمية ، والضعف الشديد فى نظم التعليم والتدريب والبحوث والتطوير ، بل وميلها للتدهور من زاوية الكيف عبر الزمن .

٤- تراجع دور الدولة فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى ، بل وتراجع دورها فى قيادة التنمية مع إطلاق العنان لقوى السوق وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص فى الوقت الذى لم يقدر هذا القطاع على الحلول محل الدولة فى أداء هذه المهام .

---

(١) البيانات مأخوذة من الجداول (٤ ـ م ـ ٣٠) و(٦ ـ م ـ ١٣) و(٧ ـ م ـ ٦) .

(2) Structural / systemic factors.

شكل (٤-٥): معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى

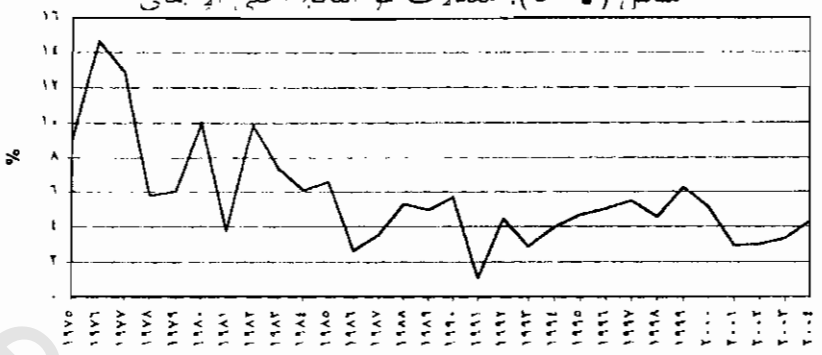

شكل (٤-٦): موارد النقد الأجنبى

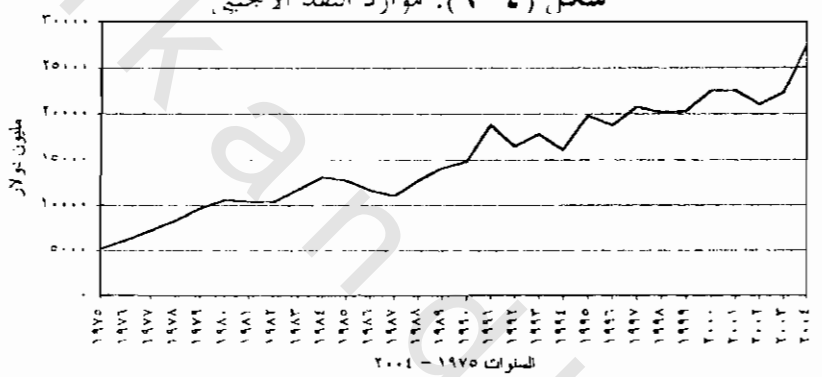

شكل (٤-٧): الدين العام المحلى

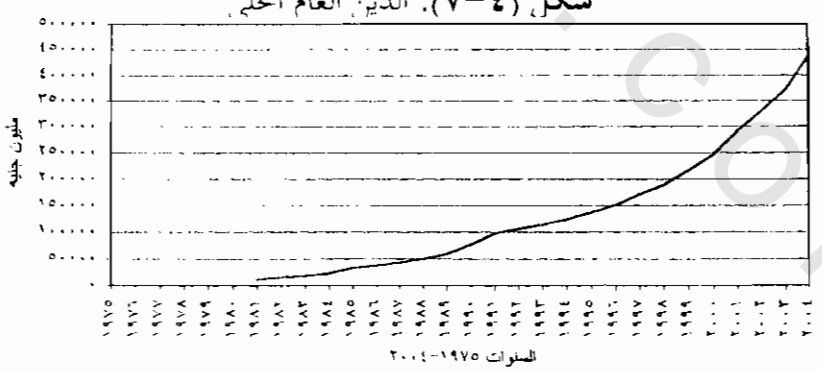

(٥) قصور الإطار المؤسسى ، وعجزه عن توفير بيئة مؤازرة للتنمية ومعززه للارتقاء بمستوى الأداء . ومما يجب ذكره فى هذا الشأن ضعف القطاع المالى ، وتواضع مستوى الإدارة العامة وتفشى البيروقراطية فى الجهاز الحكومى ، وضعف النظام القانونى والقضائى (وهو ما يؤدى إلى تضاؤل الثقة فى التعاقدات وفى قدرة المحاكم على توفير الحسم السريع للمنازعات ، وكذلك فى القدرة على تنفيذ الأحكام عندما تصدر ، بما فى ذلك الأحكام التى تصدر بحق الحكومة وهيئاتها المختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة) ، ونقص الشفافية ، وقصور آليات المتابعة والرقابة والمساءلة ، وغياب الديمقراطية وآليات المشاركة الفعالة ؛ وهو ما يساعد على انتشار الفساد ويزيد من صعوبات احتوائه ، ناهيك عن إجتثاثه من جذوره .

(٦) نقص الكفاءة ، بمعنى ارتفاع تكلفة ما يتحقق من نمو على تواضعه ، أو ضعف العائد من قدر معلوم من الإنفاق الكلى . ويسهم فى تواضع مستوى الكفاءة كل ما سبق ذكره من عوامل مفسره لضعف النمو . كما يسهم فيه ضعف التنسيق والتخطيط وعدم القيام بالدراسة الوافية لجدوى المشروعات قبل الشروع فى تنفيذها ، وعدم مراعاة التشابكات بين العناصر الداخلة فى منظومات الإدارة والإنتاج والتوزيع . وأخيراً يسهم فى نقص الكفاءة إهمال الصيانة وكذلك الصيانة الشكلية أو الوهمية ، وغير ذلك من صور إهدار الموارد وتبديد جانب لا بأس به من الفائض الاقتصادى .

(٧) سوء توزيع الدخول والثروات وارتفاع مستوى الفقر ، وبخاصة مع تراجع انحياز الدولة للفقراء وذوى الدخول المنخفضة وتزايد انحيازها للأغنياء بدعوى أنهم مصدر النمو المرجو . وهو ما يؤدى إلى ضعف الطلب المحلى ومن ثم غياب قوة دفع رئيسية لنمو الإنتاج . زد على ذلك ما يترتب على اتساع الفوارق بين الطبقات وانتشار الفقر من غياب مشاركة قطاعات واسعة من الشعب فى ثمرات ما يتحقق من نمو اقتصادى . وهو ما يضعف الدافعية لزيادة الإنتاجية ويصيب مشاعر الانتماء الوطنى بالهزال .

وسوف تكون لنا وقفة أو أكثر من وقفة مع هذه العوامل فى هذا الفصل وبقية فصول الكتاب ، وذلك لإلقاء الضوء على دورها فى إضعاف النمو ، وبيان وضع مصر بالنسبة للبعض منها ، وذلك بالمقارنة مع عدد من الدول النامية .

٤-٤ تطور الهيكل القطاعى للقيمة المضافة الإجمالية ومأزق التصنيع:

وفقاً لبيانات البنك الدولى وبيانات وزارة التخطيط ، يمكن تلخيص التغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى خلال السنوات ١٩٧٥-٢٠٠٣ على النحو المبين فى جدول (٤-٤) .

جدول (٤-٤): التغيرات فى الهيكل القطاعى للقيمة المضافة الإجمالية

القطاع / السنة	الحصة النسبية فى ن.م.أ (%)		التغير فى الحصص النسبية(نقط مئوية)	
	البنك الدولى	وزارة التخطيط	البنك الدولى	وزارة التخطيط
الزراعة ١٩٧٥	٢٩,٠٣	٢٩,٠١		
٢٠٠٣	١٦,١٤	١٦,٧٤	- ١٢,٨٩	- ١٢,٢٧
الصناعة ١٩٧٥	٢٦,٩٠	٢٠,٤٨		
٢٠٠٣	٣٤,٠٤	٢٧,٧٦	+ ٧,١٤	+ ٧,٢٨
الخدمات ١٩٧٥	٤٤,٠٧	٥٠,١٥		
٢٠٠٣	٤٩,٨٢	٥٥,٥٠	+ ٥,٧٥	+ ٥,٣٥
الصناعة ١٩٧٥	١٧,٤١	١٧,٥٤		
التحويلية ٢٠٠٣	١٨,٩٣	١٨,٨٦	+ ١,٥٢	+ ١,٣٢
البترول ١٩٧٥		٢,٩٤		
٢٠٠٣		٨,٩٠		+ ٥,٩٦

المصادر والملاحظات:

البنك الدولى : البيانات من جدول (٤-م-٢) نقلا عن : مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ .

وزارة التخطيط : البيانات مأخوذة من الجدولين (٤-م-٢) و(٤-م-٧) .

من الواضح أنه لا يوجد خلاف بين مصدرى البيانات بشأن نمط التغير فى الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى . فقد انخفض نصيب الزراعة فى ن.م.أ. بنحو ١٢-١٣ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ . وفى المقابل زاد نصيب

الخدمات بنحو ٥ــ٦ نقط مئوية ، كما زاد نصيب الصناعة بالمعنى الواسع بنحو ٧ نقط مئوية . لاحظ أن الصناعة بالمعنى الواسع طبقاً لتعريف وزارة التخطيط تشمل الصناعات التحويلية والتعدين والبترول ، بينما يضاف إلى ذلك فى تعريف البنك الدولى التشييد والكهرباء والماء والغاز . وهذا التعريف الموسع للصناعة من جانب البنك الدولى يناظر ما تطلق عليه وزارة التخطيط "القطاعات السلعية" . ومن هنا الاختلاف فى تحديد أنصبة قطاعى الصناعى والخدمات بين وزارة التخطيط والبنك الدولى فى جدول (٤ــ٤) .

والواقع أن التغير فى نصيب الصناعة بالمعنى الواسع خلال فترة التحليل لا يعكس تقدما يذكر فى حركة التصنيع خلال الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ ، حيث كان العامل الأكبر فى زيادة نصيب الصناعة هو زيادة نصيب البترول فى ن.م.أ. بنحو ٦ نقط مئوية . أما نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ. ــ وهو بالطبع المؤشر الأفضل للتقدم الصناعى ــ فلم يزد سوى بنحو ١,٤ نقطة مئوية خلال تلك الفترة (١,٣ نقطة مئوية حسب وزارة التخطيط ، و١,٥ نقطة مئوية حسب البنك الدولى) . وهذه التطورات تشير إلى مأزق حقيقى فى عملية التصنيع فى مصر .

ومن الواضح أن القطاع الغالب فى الاقتصاد المصرى طوال الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ هو قطاع الخدمات . فهو صاحب النصيب الأكبر فى ن.م.أ. فى أول الفترة (٤٤% حسب البنك الدولى ، و٥٠% حسب وزارة التخطيط) وكذلك فى آخرها (حوالى ٥٠% حسب البنك الدولى ، و٥٥% حسب وزارة التخطيط) . وحيث أن القسم الأكبر من الخدمات إنما يتمثل فى خدمات تقليدية ذات قيمة مضافة محدودة يقدمها عدد ضخم من المنشآت الصغيرة وغير النظامية ، فإن ارتفاع نصيب الخدمات فى ن.م.أ. المصرى إنما يعكس حالة التخلف التى يعانيها الاقتصاد المصرى . وهذا على خلاف الوضع فى الدول المتقدمة التى تزداد فيها حصة قطاع الخدمات بفعل التزايد المطرد فى وزن الخدمات المتطورة المرتبطة بالتكنولوجيات الرفيعة فى هذا القطاع ، وبخاصة خدمات الاتصالات والمعلوماتية والخدمات المالية والخدمات

السياحية ، فضلاً عن خدمات التعليم والصحة[1] . فازدياد الوزن النسبى لقطاع الخدمات فى هذه الحالة دليل تقدم ومؤشر رقى .

والواقع أن التغير فى الهيكل القطاعى للقيمة المضافة الإجمالية خلال فترة التحليل قد تأثر كثيراً بالتقلبات فى إنتاج وأسعار البترول بوجه عام ، وبالصادرات البترولية بوجه خاص . فكما يتبين من الشكلين (٤ــ٨) و(٤ــ٩) ، ومن جدول (٤ــ م ــ٢) ، وبالرغم من الاتجاهات العامة الواضحة ، ثمة تقلبات واضحة فى عدد من الفترات . فمع التزايد الكبير فى حصة البترول فى ن.م.أ. من حوالى ٣% فى ١٩٧٥ إلى ١٢,٦% فى ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ١٤,٨% فى ١٩٨٦/٨٥ ، هبطت حصة الزراعة بشدة من ٢٩% فى ١٩٧٥ إلى ١٩% فى ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ١٦% فى ١٩٨٦/٨٥ ، كما هبطت حصة الصناعة التحويلية من ١٧,٥% إلى ١٢,٧% بين سنتى ١٩٧٥ . و١٩٨٢/٨١ . وبرغم زيادتها إلى ١٤,٣% فى ١٩٨٦/٨٥ إلا أنها بقيت عند مستوى أقل مما كانت عليه فى ١٩٧٥ .

ومع تراجع حصة البترول فى ١٩٩١/٩٠ إلى ٣,٢% من ن.م.أ. ، أى إلى المستوى ذاته التى كانت عنده فى ١٩٧٥ ، ارتفع نصيب الزراعة إلى ١٩,٣% ، كما ارتفع نصيب الصناعة التحويلية إلى ١٧,٩% . ومع عودة أسعار النفط للارتفاع منذ أواسط التسعينات ، وبالرغم من انخفاض إنتاج البترول[2]،إلا أن حصته فى ن.م.أ. قد عادت للارتفاع .

---

(١) تصل حصة قطاع الخدمات فى ن.م.أ. إلى ٦٨% فى ألمانيا ، و ٧٢% فى فرنسا والمملكة المتحدة ، و٧٣% فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك حسب البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٠ ــ ١٩٢ .

(٢) بدأ إنتاج البترول فى الهبوط بشدة منذ ١٩٩٦ بسبب استنفاد الآبار الأقدم فى حقل السويس . فبعدما وصل الإنتاج إلى ٩٢٢ ألف برميل فى يوم ١٩٩٦ ، انخفض إلى ٦٣٩ ألف برميل/يوم فى ٢٠٠١ ، ثم إلى ٦٢٨ ألف برميل/يوم فى ٢٠٠٢ ، ثم إلى ٦١٨ ألف برميل / يوم فى ٢٠٠٣ . ويقدر نفاد الاحتياطيات القائمة (٣,٦ بليون برميل فى نهاية ٢٠٠٣) - إذا ما استمرت معدلات الاستخراج الحالية ــ خلال ١٥ــ٢٠ سنة . أنظر :

EIU. Egypt, Country Profile 2004, op. cit.

وانخفضت تبعاً لذلك حصة الزراعة إلى ١٦,٧% ـــــ وهو ما يعنى أن مساهمة الزراعة فى ن.م.أ. لم تزل مهمة بالرغم من اتجاهها إلى التناقص على المدى الطويل ، وبالرغم من أن مصر لم تزل دولة مستوردة للغذاء بكثافة كبيرة . وفى المقابل ، ازدادت حصة الصناعة بالمعنى الواسع إلى ٢٧,٨% . كما زادت حصة الصناعة التحويلية إلى ١٨,٩% فى ٢٠٠٣/٠٢ ، أى بزيادة لا تتعدى نقطة مئوية واحدة بالقياس إلى الحصة المناظرة فى ١٩٩١/٩٠ .

جدول (٤-٥): معدلات النمو السنوية المتوسطة للمتغيرات الاقتصادية الكلية

المتغير	معدلات النمو (%)			
	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩١	١٩٩١-٢٠٠٣	١٩٧٥-٢٠٠٣
الناتج المحلى الإجمالى (تكلفة العناصر)	٧,٨٢	٤,٠٦	٤,٤٤	٥,١٤
السكان	٢,٥٤	٢,٣٩	١,٩٤	٢,٢٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	٥,١٥	١,٦٢	٢,٦١	٢,٧٠
القيمة المضافة فى الزراعة	٢,٨٠	٢,٧٦	٣,٢٥	٢,٩٨
القيمة المضافة فى الصناعة	٩,٧٦	٣,٥١	٤,٢٥	٥,٣٥
القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية	..	٦,٧٨(١٩٨٧-١٩٩١)	٦,٧٢	٦,١٩(١٩٨٧-٢٠٠٣)
القيمة المضافة فى الخدمات	١٠,٥٩	٤,٨٠	٤,٩٣	٥,٩٦

المصادر والملاحظات:

١ - حسبت معدلات النمو المتوسطة من البيانات السنوية التى وردت فى : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ (CD-ROM).

٢ - القيم الأصلية للمتغيرات الاقتصادية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١.

ومما يسترعى الانتباه فى تطور الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى التزايد شبه المطرد فى حصة قطاع الخدمات فى ن.م.أ. على امتداد الفترة ١٩٧٥ ـــ ٢٠٠٣ . فبالرغم من بعض الذبذبات فى هذه الحصة ارتباطاً بتغير حصة البترول ، كان الاتجاه

العام لحصة قطاع الخدمات تصاعديا . فكما يظهر فى جدول (٤ــ٥) حقق هذا القطاع أعلى معدلات للنمو فى الفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٥ (١٠,٦% مقابل ٩,٨% للصناعة و٢,٨% للزراعة) . كما كانت معدلات نموه أعلى من معدلات نمو الزراعة والصناعة فى الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩١ (٤,٨% للخدمات مقابل ٣,٥% للصناعة و٢,٨% للزراعة) . وكذلك فى الفترة ١٩٩١ــ٢٠٠٣ (٤,٩% للخدمات مقابل ٤,٢% للصناعة و٣,٢% للزراعة) . وعموماً:

> كان قطاع الخدمات هو أسرع القطاعات نمواً فى الفترة الأطول ١٩٧٥-٢٠٠٣ ، حيث كان معدل نموه حوالى ٦% ، بينما لم يزد معدل نمو الصناعة (بالمعنى الواسع طبعاً) على٥,٣% ومعدل نمو الزراعة على حوالى ٣% سنوياً فى المتوسط .

ويعود ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات بصفة أساسية إلى المنحى الخاص الذى اتخذته سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ألا وهو المنحى الخدمى بوجه عام ، والمنحى التجارى والعقارى والاستهلاكى بوجه خاص .

ويمكن النظر إلى تطور الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى من زاوية أخرى ، ألا وهى تقسيم القطاعات حسب طبيعة المنتجات ، أى ما إذا كانت سلعاً أو خدمات . فبالرجوع إلى جدول (٤ــ٦) يلاحظ أن حصة قطاعات الإنتاج السلعى (أى الزراعة والصناعة والتعدين والبترول والكهرباء والمياه والتشييد) فى ن.م.أ. قد انخفضت بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية ، مقابل زيادة حصة القطاعات الخدمية بالقدر ذاته وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٣/٠٢ . ولكن الزيادة لم تتوزع بالتساوى بين قطاعات الخدمات الإنتاجية (أى النقل والمواصلات وقناة السويس والمال والتأمين والسياحة) وبين قطاعات الخدمات الاجتماعية (أى الإسكان والمرافق والتأمينات الاجتماعية والخدمات الأخرى) . فبينما ازدادت حصة قطاع الخدمات الإنتاجية فى ن.م.أ. بمقدار ٩,٦ نقطة مئوية ، انخفضت حصة قطاع الخدمات الاجتماعية بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية .

جدول (٤-٦): تطور حصص القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية فى ن.م.أ.

القطاعات / السنة	١٩٧٥	٢٠٠٣/٠٢	التغير (نقط مئوية)
القطاعات السلعية	%٥٥,٧	%٥٠,٩	- ٤,٨
قطاعات الخدمات الإنتاجية	%٢٢,٣	%٣١,٩	+ ٩,٦
قطاعات الخدمات الاجتماعية	%٢٢,٠	%١٧,٢	- ٤,٨

المصدر : جدول (٤ - م -٧).

شكل (٤-٨): تطور أصنبة الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي

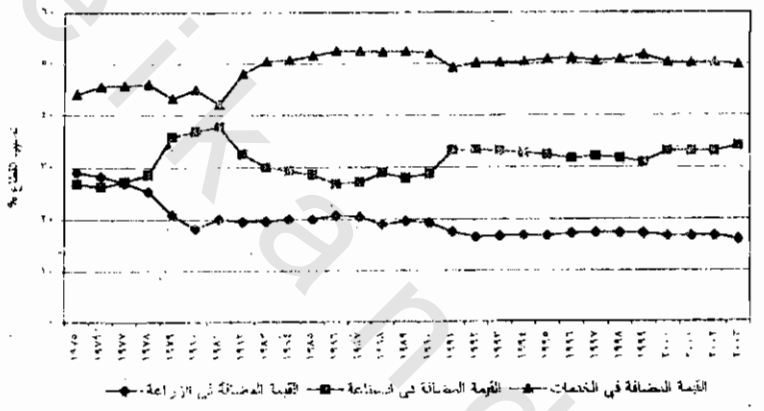

شكل (٤-٩): تطور نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي

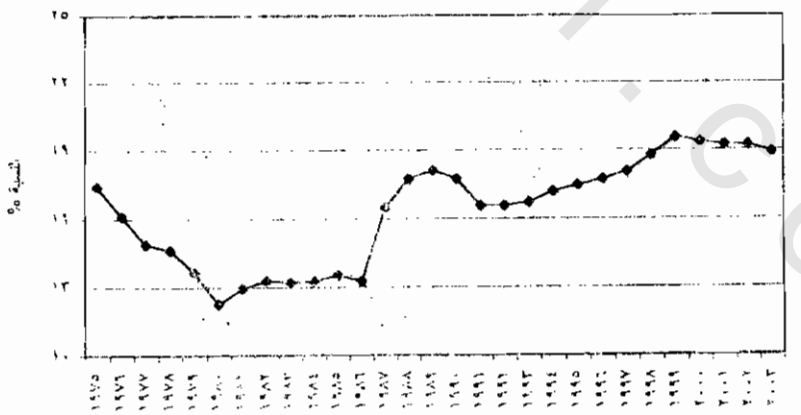

شكل (٤-١٠): معدلات نمو الصناعة بالمعنى الواسع (مصر ودول المقارنة)

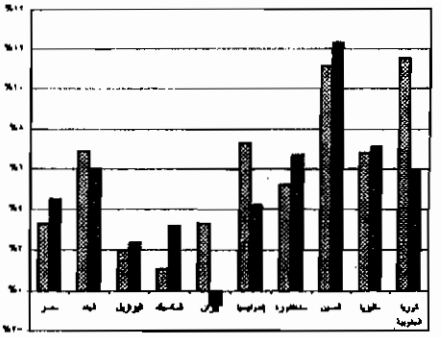

المصدر: جدول (٤-م-٤).

شكل (٤-١١): معدلات نمو الصناعة بالمعنى الواسع (مصر والمجموعات الدولية)

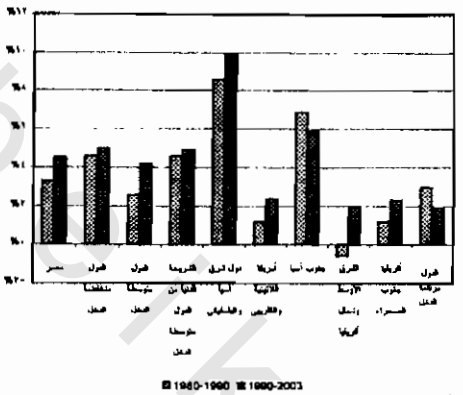

المصدر: جدول (٤-م-٤).

شكل (٤-١٢): تطور نصيب الصناعة بالمعنى الواسع من الناتج المحلي الإجمالي (مصر ودول المقارنة)

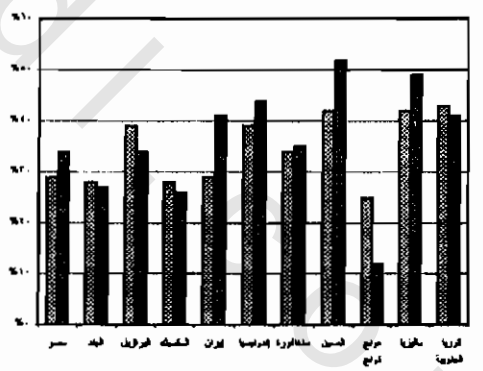

المصدر: جدول (٤-م-٤).

شكل (٤-١٣): تطور نصيب الصناعة بالمعنى الواسع من الناتج المحلي الإجمالي (مصر والمجموعات الدولية المقارنة)

المصدر: جدول (٤ م ٤).

شكل (٤-١٤): تطور نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (مصر ودول المقارنة)

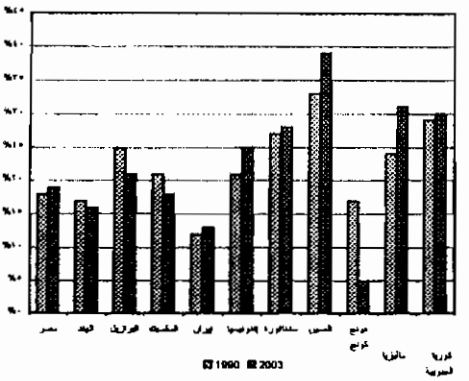

المصدر: جدول (٤-م-٤).

شكل (٤-١٥): تطور نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (مصر والمجموعات الدولية المقارنة)

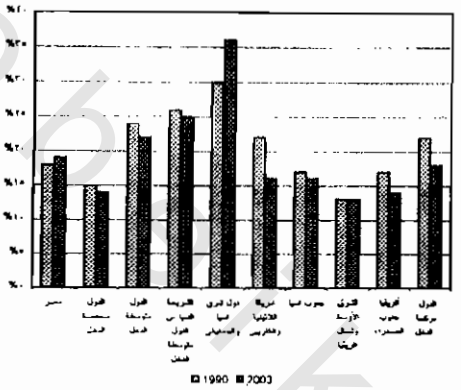

المصدر: جدول (٤-م ٤).

ولاشك أن تناقص النصيب النسبى للقطاعات السلعية فى ن.م.أ. إنما يشير فى الأساس إلى ضعف الجهود الموجهة فى إطار سياسة الانفتاح للارتفاع بمعدلات التنمية الزراعية والتنمية الصناعية . وهو ما تجلى فى بطء نمو الإنتاج الزراعى وازدياد الاعتماد على الواردات الزراعية ، لاسيما الواردات الغذائية . كما تجلى فى وصول النمو الصناعى إلى ما يقرب من التوقف والجمود ، وذلك من جراء تراكم المشكلات على القطاع العام الصناعى (لاسيما مشكلات المديونية وانخفاض الإنتاجية) ، ومن جراء عدم قدرة القطاع الخاص على ارتياد مجالات التصنيع بشكل عميق وعلى نطاق واسع ، وتفضيله الأنشطة التجارية والعقارية سريعة العائد وقليلة المخاطر . وعلاوة على ما تقدم ، أسهم الانخفاض المستمر فى القيمة الخارجية للجنيه المصرى فى الإضرار بالصناعات الوطنية ، حيث أنه أدى إلى ازدياد تكلفة المدخلات ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة ، وازدياد تنافسية المنتجات الأجنبية فى السوق المصرى من جهة أخرى .

كما أن تراجع نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية فى ن.م.أ. من ٢٢% فى ١٩٧٥ إلى ١٧% فى ٢٠٠٣/٠٢ يرتبط بالتغير فى الدور الاجتماعى للدولة خلال تلك الفترة . وقد تجلى ذلك فى تراجع دور الحكومة فى مجال الإسكان ، وبطء النمو فى التشغيل فى القطاع الحكومى ، وضعف النمو فى الإنفاق العام الحقيقى على التعليم والصحة وفى متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق بالأسعار الثابتة ، وتطبيق سياسة استرداد التكاليف فى بعض الوحدات الخدمية ، مع تشجيع القطاع الخاص على التوسع فى هذه المجالات ، وكذلك ضعف النمو فى مخصصات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى .

ونختتم هذا القسم بالتأكيد على مأزق التصنيع فى مصر . فبالنظر إلى جدول (٤ــ م ــ٤) والشكلين (٤ــ١٠) و(٤ــ١١) يتبين أن معدل نمو الصناعة بالمعنى الواسع (بنك دولى) قد ارتفع من ٣,٣% فى الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ إلى ٤,٥% فى الفترة ١٩٩٠ــ٢٠٠٣ . ومع ذلك فإن معدل النمو الصناعى المصرى كان أقل من نظيره فى كل من الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وإندونيسيا والهند فى الفترتين المذكورتين ، بينما كان أعلى من نظيره فى البرازيل والمكسيك وإيران . وعند المقارنة بالمجموعات الدولية حسب التصنيف الوارد فى مؤشرات البنك الدولى عن التنمية الدولية ، يتضح أن المعدل المصرى كان فى الثمانينات فى حدود المعدل المتوسط لكل من الدول متوسطة الدخل والدول مرتفعة الدخل ، ولكنه كان أقل من المعدل المتوسط لكل من الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل ودول شرق آسيا والباسفيكى ودول جنوب آسيا . وقد تفوق المعدل المصرى على المعدل المتوسط لأمريكا اللاتينية والكاريبى ولإفريقيا جنوب الصحراء فى تلك الفترة . أما فى الفترة ١٩٩٠ــ٢٠٠٣ فقد كان الأداء الصناعى المصرى أقل من المتوسط لكل من دول شرق آسيا والباسفيكى ودول جنوب آسيا ، بينما كان أعلى من باقى المجموعات الدولية .

وفيما يتعلق بنصيب الصناعة بالمعنى الواسع (بنك دولى) فى ن.م.أ. كان المستوى المصرى فى ١٩٩٠ ولم يزل فى ٢٠٠١ أقل من نظيره فى كل من البرازيل وإندونيسيا والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية ، كما يتضح من جدول (٤ــ م ــ٤) وشكل (٤ــ١٢) . وتوضح المقارنة بالمجموعات الدولية فى شكل (٤ــ١٣) تحسن وضع مصر فى ٢٠٠٣ بالقياس إلى ١٩٩٠ . فبعدما كان نصيب الصناعة فى ن.م.أ. المصرى أعلى من المعدل المتوسط لجنوب آسيا وحدها فى ١٩٩٠ ، صار فى ٢٠٠٣ أعلى من المعدل المتوسط لأربع مجموعات هى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبى والدول مرتفعة الدخل . وبطبيعة الحال فإن تحسن المركز المصرى قد لا يعنى حدوث تقدم ملحوظ فى عملية التصنيع فى مصر بقدر ما يعنى حدوث تراجع بدرجة أو أخرى فى الأداء الصناعى للمجموعات الدولية موضع المقارنة .

وإذا ركزنا النظر على الصناعة التحويلية ، فالظاهر من جدول (٤ــ م ــ٤) أن معدل النمو المصرى فى الثمانيات (حوالى ٧%) كان أقل من المعدل المناظر فى الهند وإندونيسيا والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية ، بينما كان أعلى من المعدل المتحقق فى البرازيل والمكسيك وإيران ، وفى حدود المعدل المتحقق فى سنغافورة . ولم تتغير الصورة جوهرياً فى الفترة ١٩٩٠ــ٢٠٠٣ سوى بانتقال إندونيسيا إلى قائمة الدول التى يقل معدلها عن المعدل المصرى ، وإن كان الفارق بين المعدلين ضئيلا للغاية . وتوضح مقارنة النصيب النسبى للصناعة التحويلية فى ن.م.أ. بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٣ فى الشكل (٤ــ١٤) عدم حدوث تغيرات جوهرية فى المركز النسبى لمصر بالقياس إلى دول المقارنة . إذ بقى النصيب المصرى أقل من النصيب المناظر فى الصين وماليزيا وكوريا الجنوبية . ويشير الشكل (٤ ــ ١٥) إلى أن حصة الصناعة التحويلية فى مصر لم تزل فى ٢٠٠٣ أقل من الحصة المناظرة فى الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل ودول شرق آسيا والباسفيكى بينما زادت حصة مصر على الحصة المناظرة فى دول جنوب آسيا .

وإذا كان نصيب قطاع الصناعات التحويلية فى ن.م.أ. لم يزد على امتداد الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ سوى بمقدار ١,٥ نقطة مئوية ، وإذا كان معدل نمو القيمة المضافة المتولدة فى هذا القطاع قد انخفض من حوالى ٨% فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى حوالى ٤% فى السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين ، فكيف انعكست هذه التطورات على هيكل القيمة المضافة فى هذا القطاع؟

الأمر الواضح من جدول (٤ــ٧) الذى يبين توزيع القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعات التحويلية على الفروع الصناعية الرئيسية أن الفروع الغالبة فى عام ١٩٧٥ كانت هى الفروع التقليدية ، أى الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة . وأن هذه الفروع ذاتها هى التى لم تزل غالبة فى عام ٢٠٠٠ . إذ لم يتغير نصيب هذين الفرعين معاً فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية تغيراً يذكر بين هاتين السنتين: ٥١% فى عام ٢٠٠٠ مقابل ٥٢% فى عام ١٩٧٥ .

ومن المعروف أن صناعة النسيج تواجه مصاعب جمة منذ سنوات ، خاصة مصانع القطاع العام التى طال تجاهل حاجتها للتجديد والإحلال . وبرغم انتعاش صناعة الملابس الجاهزة وتوسعها وازدياد مساهمتها فى الصادرات ، إلا أنها بدأت تواجه صعوبات شديدة ــ شأنها شأن صناعة الغزل والنسيج ــ من جراء منافسة المنتجات الآسيوية لها ، خاصة المنتجات الصينية فى الفترة الأخيرة . وقد ازدادت حدة المنافسة مع إنهاء نظام الحصص المرتبط باتفاقية الألياف المتعددة ودخول اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة حيز التنفيذ منذ الأول من يناير ٢٠٠٥ . وقد كان هذا الحدث أحد أسباب لجوء الحكومة المصرية لعقد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع إسرائيل فى ديسمبر ٢٠٠٤ ، وذلك بدعوى ضمان نفاذ الصادرات المصرية من هذه

المنتجات إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية[1].

جدول (٤ــ٧): هيكل القيمة المضافة فى قطاع الصناعات التحويلية (%)

القطاعات الفرعية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الغذاء والمشروبات والتبغ	١٨,٣	١٩,٤	١٨,٨	١٢,٤
المنسوجات والملابس الجاهزة	٣٤,٣	٣٠,٣	١٥,٥	٣٨,٥
الآلات ومعدات النقل	١١,٤	١٠,٦	٩,٠	٥,٧
الكيماويات	٨,٣	٨,٨	١٣,٨	*٠٠٠
المصنوعات الأخرى	٢٧,٦	٣٠,٨	٤٢,٩	٤٣,٤

المصادر والملاحظات:

البيانات من البنك الدولى : مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ (CD-ROM) . ولم تتوافر بيانات أحدث فى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، بل أن البيانات توقفت فيها عند ١٩٩٦ . والمصدر الأصلى لبيانات البنك الدولى هو منظمة الأمم المتحدة الصناعية (UNIDO) .

لاحظ أنه بينما مازالت حصة الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة تستأثر بنصف القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى مصر فى عام ٢٠٠٠، فإن هذه الحصة قد انخفضت إلى ٢٤% فى الهند و١٦% فى كوريا الجنوبية فى العام نفسه[2].

وفيما يتعلق بصناعة الآلات ومعدات النقل ، فلم يزل نصيبها فى القيمة المضافة للصناعات التحويلية محدوداً ، بل إنه انخفض فى عام ٢٠٠٠ إلى نصف ما كان عليه فى عام ١٩٧٥ (٥,٧% مقابل ١١,٤%) . ومن المعروف أن الجانب الأكبر من هذه الصناعة يقوم على تجميع المكونات المستوردة . ومن ثم فهى صناعة تفتقر إلى العمق، والقيمة المضافة منها محدودة . ومما يذكر فى هذا الشأن أن صناعة السيارات التى

(١) حول اتفاقية الكويز QIZ أنظر : موقع وزارة التجارة الخارجية والصناعية : www.moft.gov.eg وأنظر مقال المؤلف بشأن هذه الاتفاقية : " الاقتحام الإسرائيلى الرابع للاقتصاد العربى ، " الأهالى ، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ .

(*) طبقا لما جاء فى : البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ ، فإن عدم ظهور نسبة لقطاع الكيماويات فى سنة ٢٠٠٠ يعنى أن هذا القطاع متضمن فى " المصنوعات الأخرى " تلك السنة .

(٢) البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

كانت وقفاً على القطاع العام حتى أواخر الثمانينات هى صناعة لتجميع مكونات أنواع مختلفة من السيارات بالاتفاق مع الشركات الأجنبية . وقد فُتحت هذه الصناعة منذ أوائل التسعينات أمام القطاع الخاص ، مما أدى إلى ظهور أكثر من ١٥ شركة لتجميع السيارات ـــ أغلبها شركات مشتركة مع طرف أجنبى . وبعد فورة انتعاش فى بداية الأمر دخلت هذه الصناعة فى أواخر التسعينات فى حالة ركود . فهبطت مبيعات سيارات الركوب من حوالى ٨٠ ألف سيارة فى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ إلى حوالى ٤٦٧٥٠ سيارة فى ٢٠٠٢ . وإذا كانت المبيعات قد ارتفعت إلى ٥٢٣٤٠ سيارة فى ٢٠٠٣ ، فإنها تظل أقل من مستوى مبيعات ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بنحو ٣٥% . وتصل نسبة الطاقة العاطلة فى هذه الصناعة إلى حدود مرتفعة ، حيث قدرت هذه النسبة بنحو ٨٦% فى ٢٠٠٣ ، وذلك بالرغم من تمتع هذه الصناعة بحماية جمركية لا بأس بها[1] .

لاحظ أن بينما لم يزد نصيب صناعة الآلات ومعدات النقل فى مصر عن حوالى ٦% من القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى عام ٢٠٠٠ ، فإن هذا النصيب قد وصل إلى٢٢% فى الهند و٤٥% فى كوريا الجنوبية فى العام نفسه[2] .

وفيما يتعلق بصناعة الكيماويات ، فإنه برغم اتجاه نصيب هذه الصناعة فى القيمة المضافة للصناعة إلى التزايد حتى ١٩٩٠ ، وبفرض استمرار هذا النصيب فى التزايد حتى عام ٢٠٠٠ـــ وهو ما لسنا متأكدين منه نظراً لإدراج نصيب هذه الصناعة ضمن بند المصنوعات الأخرى فى البيان الخاص بتلك السنة ـــ فإن قسما كبيراً من هذه الصناعة يقوم على عمليات بسيطة لمزج كيماويات مستوردة ، وعلى عمليات تعبئة للمنتجات فى عبوات متفاوتة الحجم . وهنا أيضاً من المرجح أن تكون القيمة المضافة محدودة للغاية .

---

(١) حسب ما جاء فى EIU,op.cit.,p.43 أنتجت مصانع تجميع السيارات ٣٢٥٠٠ سيارة فى عام ٢٠٠٣، بينما قدرت طاقة التجميع المغلية بنحو ٢٢٥٠٠٠ سيارة . والنسبة الكبرى من الإنتاج (٦١%) هى سيارات ركوب .

(٢) البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

والواضح مما تقدم أن سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التى طبقتها مصر قد وضعت قطاع الصناعة فى وضع لا يحسد عليه ، بحيث أن مصر أصبحت تواجه ظاهرة تدهور أو تفكيك أو إهدار التصنيع . وحسبنا أن نستشهد هنا بما انتهت إليه دراستين للصناعة والسياسات التجارية والصناعية فى مصر ودراسة ثالثة لتنافسية الاقتصاد المصرى . فبناء على تحليل أوضاع الصناعة منذ ١٩٧٤ فى أواخر التسعينات ، خلصت دراسة لبنى عبد اللطيف إلى أن الناتج الأساسى لهذه المرحلة هو تدهور التصنيع فى الاقتصاد المصرى: "فالنصيب النسبى للقطاع الصناعى من الاستثمار والناتج اتجه إلى التدهور النسبى، مع استمرار سمات عدم الكفاءة ... والجديد فى هذه المرحلة أن القطاع الخاص الصناعى الذى أفرزته تجربة تحرير الاقتصاد المصرى اتصف بخصائص عدم كفاءة تقربه من القطاع العام وليد المرحلة السابقة (أى المرحلة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٣)" . وعلى ذلك فقد انتهى الأمر حسب هذه الدراسة إلى أن "القطاع العام لم يعد آلية التنمية الصناعية ، كما أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يكون أداة لهذه التنمية فى ظل بيئة تتسم بفشل عمل الأسواق . فانعكس ذلك فى تدهور مؤشرات التنمية الصناعية"[1].

كما اتضح من دراسة جودة عبد الخالق لسياسة تحرير الاقتصاد المصرى بوجه عام ، ولبرنامج التثبيت والتكيف (١٩٩١) بوجه خاص ، "أن هناك احتمالاً أكبر بأن يكون أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى سلبياً على نمو وهيكل القطاع الصناعى فى مصر". فمن المرجح طبقاً لهذه الدراسة "أن مكونات البرنامج بشأن سياسة سعر الصرف والتحرير المالى وسياسة التجارة لم تكن على أحسن الفروض مواتية للنمو الصناعى ، بل وقد يظهر فى نهاية الأمر أنها كانت معوقة له" . كما ظهر من الدراسة أن هذا البرنامج "لم يتضمن مكوناً للسياسة الصناعية بأى معنى حقيقى لهذه الكلمة ، بالقياس إلى ما حدث فى حالة الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء (يقصد الدور التنموى النشط للدولة فى هذه الاقتصادات) ... وأن تحرير التجارة المتسرع

(١) لبنى عبد اللطيف ، " السياسة الصناعية المصرية فى ضوء التجارب – هل هناك حاجة للتصحيح ؟ " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد ٨ ، العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص٢١ .

والمبتسر قبل أوانه ، جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، قد يبلغ فى نهاية الأمر حد إهدار التصنيع فى مصر"[1] .

ولا غرابة فى ظل هذا الوضع ألا تزيد نسبة الصادرات من المنتجات التكنولوجية الرفيعة فى مصر على ١% من صادرات المصنوعات فى عام ٢٠٠٠ ، بينما وصلت هذه النسبة إلى ٦% فى الهند ، و٧% فى الأردن ، و١٨% فى البرازيل، و٢٥% فى إسرائيل ، و٢٩% فى كوريا الجنوبية ، و٦٠% فى سنغافوره[2] .

أما الدراسة الثالثة فهى الدراسة التى أنجزها قطاع البحوث والمعلومات بوزارة الاقتصاد حول التنافسية الدولية لمصر[3]. وأول ما استرعى انتباه أصحاب تلك الدراسة هو هيمنة قطاع الخدمات على هيكل الاقتصاد المصرى ، وميل الوزن النسبى لهذا القطاع للتزايد ، وذلك على العكس مما هو ملاحظ فى دول شرق آسيا (وخاصة الصين وكوريا وتايلاند وإندونيسيا) ، حيث يتناقص وزن قطاع الخدمات ويزداد وزن قطاع المصنوعات . كما أبدى المؤلفون قلقهم من أن النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية فى ن.م.أ. ليس فقط منخفضاً بالقياس إلى تلك الدول ، بل إنه يتحرك على خط اتجاه عام هابط ، وذلك على العكس مما يجرى فى الكثير من دول المقارنة بما فيها دول نامية منخفضة الدخل .

---

(١) جودة عبد الخالق ، التثبيت والتكيف فى مصر .. ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٤ -٣٣٥ . لاحظ ما تشير إليه الدراسة من أن الاستثمار فى الصناعة وفى قطاعات السلع القابلة للتجارة بصفة عامة قد أحد يتناقص بصورة سببة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف ، خاصة تحت تأثير ما رافق تخفيض سعر الصرف الاسمى (فى ١٩٧٩ و١٩٩١) من انخفاض فى الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى الفعال ، أى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (real appreciation) ، حيث أنه لم يكن له أثر يذكر فى زيادة الصادرات أو فى تخفيض الواردات ، بل إن الواردات اتجهت إلى الزيادة وأدخلت الصناعة المصرية فى منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية . وعموما توضح الدراسة أن نظام الحوافز الذى أفرزه البرنامج كان فى مجموعه متحيزاً ضد السلع غير القابلة للتجارة على حساب السلع القابلة للتجارة راجع ص ٣٣٨-٣٤٠ .

(٢) البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

(3) Ministry of Economy The international Competitiveness of Egypt, Ministry of Economy, Cairo.1998,pp.53-56

وقد لاحظت هذه الدراسة أن بعض الدول التى كان الوزن النسبى لقطاع الصناعة التحويلية فيها أصغر من نظيره فى مصر (خاصة خلال فترة الدراسة وهى ١٩٨٦ــ١٩٩٥) ، قد شهدت تزايداً فى الوزن النسبى لهذا القطاع أو على الأقل لم تشهد تناقصاً فيه ، وذلك على النقيض من حالة مصر . وتستنتج الدراسة من ذلك أن عملية التصنيع قد اتسمت بالبطء الشديد بالمقارنة بدول نامية أخرى كثيرة . كما لاحظت الدراسة أن القطاع الصناعى ليس محدوداً فحسب ، بل إنه يعتمد بدرجة ملحوظة على الموارد الطبيعية (وهو ما يظهر فى نمو الصناعات الكيماوية انطلاقاً من توافر البترول) ، وذلك على العكس من حالة دول شرق آسيا وتركيا التى يعتمد فيها القطاع الصناعى بدرجة أكبر على استخدام التكنولوجيا المتطورة والمهارات البشرية الراقية . وهو ما يتجلى فى إزدياد وزن صناعات الآلات والمعدات . وينتهى تحليل الدراسة للتطور الصناعى فى مصر بتحذير من أنه إذا استمرت الاتجاهات العامة المشار إليها ، فإن محاولات تسريع النمو الاقتصادى فى مصر والسعى للحاق بالدول الأقوى من حيث التنافسية ستواجه بمصاعب شديدة .

إن التصنيع هو لب التنمية فى بلد مثل مصر ، وإذا تعثر التصنيع تعثرت التنمية . وهذا ما لاحظناه فى هذا القسم ، وما سوف نقدم شواهد إضافية عليه عند دراسة الاستثمار فى هذا الفصل ، وكذلك عند دراسة تطورات سعر الصرف وتحرير التجارة فى الفصل السابع .

خاتمة:

تشير التقديرات المنقحة لمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى خلال الفترة ١٩٠٠ــ٢٠٠٤ إلى ازدياد هذا المعدل من حوالى ٠,٥% فى النصف الأول من القرن العشرين إلى ما بين ١,٣% و١,٥% فى الفترة من أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات من ذلك القرن ، ثم تراجع المعدل قليلاً إلى ١,٢% فى الفترة من أوائل سبعينات القرن العرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين . وقد اتسم النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة الطويلة بسمتين أساسيتين هما : التقلب وغياب التراكمية

من جهة ، والتواضع ومن ثم العجز عن تجاوز القصور الإنمائى والعجز عن الإقلاع إلى آفاق التقدم من جهة أخرى .

وعموماً ، فإن مسيرة الاقتصاد المصرى ، صعوداً وهبوطاً ، منذ أوائل القرن العشرين حتى أوائل القرن الواحد والعشرين كانت كلها فى المنطقة أسفل المستوى الحرج لنمو نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى ، والذى قدرناه فى ضوء خبرات النمو السريع فى عدد من الدول النامية بنحو ٦% سنوياً . وعلى ذلك فإن الإقلاع المنشود لم يتحقق بعد ، ويبدو أن تحققه مرهون برفع معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى إلى ٨% سنوياً ، مع الاحتفاظ بهذا المعدل ـــ فى المتوسط ـــ على امتداد ٢٥ ـــ ٣٠ سنة . وهذه بالطبع ليست بالمهمة اليسيرة . إذ أنها تتطلب حدوث تغيرات جذرية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما أنها تفترض توافر استعداد قوى لدى المجتمع لتحمل ما تنطوى عليه التغيرات المطلوبة من أعباء وتضحيات .

وقد اتضح من فحص مسيرة النمو فى الفترة الأحدث (١٩٧٤-٢٠٠٤) باستخدام البيانات الرسمية غير المنقحة أن معدل النمو السنوى المتوسط فى ن.م.أ. الحقيقى قد شهد اتجاهاً تنازلياً قوياً . فقد هبط المعدل من ٨,١% فى الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ إلى ٥,١% فى الفترة ١٩٨٢/٨١ ـــ ١٩٩١/٩٠ ، ثم واصل هبوطه إلى ٣,٧% فى الفترة ١٩٩١/٩٠ـــ ٢٠٠٤/٠٣ . وعلى ذلك فقد كان معدل النمو فى آخر هذه الفترة لا يزيد على ٤٥% من المعدل المناظر فى أولها ، حيث كان المعدل يتناقص فى كل سنة بنحو ٠,٢ نقطة مئوية فى المتوسط خلال تلك الفترة . وبأخذ معدل نمو السكان فى الحسبان يتضح أن متوسط نصيب الفرد من ن.م.أ. الحقيقى كان يزيد بمعدل ١,٨% سنوياً . وجلى أن هذا المعدل أقل من المستوى الحرج الذى أشرنا إليه من قبل (٦%) .

وفيما يتعلق بأسباب ضعف معدل نمو ن.م.أ . الحقيقى واتجاهه للهبوط على امتداد ثلاثة عقود ، فقد تبين أن أبرز هذه الأسباب ما يلى : ضعف معدلات الادخار المحلى ، وتواضع معدلات الاستثمار ، وانخفاض مستوى نوعية رأس المال البشرى،

وتراجع دور الدولة فى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى بل وتراجع دورها فى قيادة التنمية، وقصور الإطار المؤسسى للتنمية ، وتواضع مستوى الكفاءة ، وسوء توزيع الدخول والثروات وارتفاع مستوى الفقر . وكما لا يخفى فإن بين هذه الأسباب قدر كبير من التداخل والتشابك .

وقد تبين من البحث أن أهم التغيرات التى طرأت على الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ هى نقصان نصيب الزراعة فى ن.م.أ. بنحو ١٢ــ١٣ نقطة مئوية ، مقابل ازدياد نصيب الصناعة بالمعنى الواسع بنحو ٧ نقط مئوية ، وازدياد نصيب الخدمات بنحو ٥ــ٦ نقط مئوية . غير أن التغير فى نصيب الصناعة بالمعنى الواسع لا ينطوى على تقدم يذكر فى حركة التصنيع . ذلك أن العامل الأساسى فى ازدياد نصيب الصناعة فى ن.م.أ. هو زيادة نصيب البترول فى ن.م.أ. بنحو ٦ نقط مئوية . وقد انحصرت الزيادة فى نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ. فى حدود ١,٥ نقطة مئوية ، من حوالى ١٧,٥% فى سنة ١٩٧٥ إلى حوالى ١٩% فى سنة ٢٠٠٣ ، والمستوى الأخير هو المستوى ذاته الذى تحقق منذ ٣٦ سنة مضت ، أى فى سنة ١٩٦٧ . ولاشك أن تواضع نصيب الصناعة التحويلية فى ن.م.أ. فى الوقت الراهن يعود إلى بطء النمو الصناعى فى مصر ؛ وهو ما يظهر بوضوح عند المقارنة مع معدلات النمو الصناعى فى مجموعة النمور الآسيوية والصين . زد على ذلك أن معدل نمو القيمة المضافة فى قطاع الصناعة التحويلية قد اتجه للانخفاض من حوالى ٨% فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين إلى حوالى ٤% فى السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين .

ويظهر تحليل هيكل القيمة المضافة المتولدة فى قطاع الصناعة التحويلية غياب تحولات جوهرية فى هذا القطاع . إذ أن الفروع الغالبة فى القطاع فى عام ٢٠٠٠ هى ذاتها الفروع التى كانت غالبة أيضاً فى ١٩٧٥ ، ألا وهى الفروع التقليدية ، أى الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة . ويصل نصيب هذه الفروع فى عام ٢٠٠٠ إلى ٥١% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مقابل ٥٢%

فى عام ١٩٧٥) ، بينما يصل نصيبها إلى ٢٤% فى الهند و١٦% فى كوريا الجنوبية فى العام نفسه . ومن الملاحظ أن نصيب صناعة الآلات ومعدات النقل فى القيمة المضافة للقطاع إلى الانخفاض من ١١,٤% فى ١٩٧٥ إلى ٥,٧% فى ٢٠٠٠ ، بينما وصل هذا النصيب فى ذلك العام إلى ٢٢% فى الهند و٤٥% فى كوريا الجنوبية .

وإجمالاً فإن عملية التصنيع قد شهدت مأزقاً حقيقياً خلال العقود الثلاثة الماضية . وقد أسهمت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التى طبقتها مصر منذ أوائل السبعينات فى بروز ظاهرة تفكيك أو إهدار التصنيع . إذ أدت هذه السياسات إلى إضعاف الآلية الرئيسية التى اعتمد عليها التصنيع فى السابق ، وهى القطاع العام ، بينما لم يستطع القطاع الخاص أن يحل محل القطاع العام كآلية رئيسية للتنمية الصناعية ، وذلك مع تراجع الدور التنموى للدولة ، ومع التحرير المتسرع للتجارة الخارجية والمعاملات الرأسمالية ، ومع الحفاظ على نظم للصرف الأجنبى منحازة لقطاع المنتجات غير الداخلة فى التجارة الدولية . ولما كان التصنيع هو لب عملية التنمية فى بلد مثل مصر ، فلم يكن غريباً أن تتعثر التنمية فى مجملها مع تعثر النمو الصناعى .

ولا يقتصر الخلل فى الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى على تدهور التصنيع، بل أنه يتجلى بوضوح فى الوزن الطاغى لقطاع الخدمات ـــ على ما سبق ذكره ـــ وفى كون هذا القطاع هو الأسرع نمواً طوال الفترة ١٩٧٥ـــ٢٠٠٣ . فبينما لم يزد معدل النمو السنوى المتوسط خلال تلك الفترة على ٥,٣% بالنسبة للقطاع الصناعى بالمعنى الواسع وعلى ٣% لقطاع الزراعة ، بلغ معدل نمو قطاع الخدمات ٦% . وفى حين ارتفع نصيب القطاعات الخدمية فى ن.م.أ. بنحو ٤,٨ نقطة مئوية ، فقد انخفض نصيب القطاعات السلعية بالقدر نفسه ، وذلك تمشياً مع المنحى التجارى والعقارى والاستهلاكى للسياسات الانفتاحية . ولم يكن النمو متوازنا داخل قطاع الخدمات ذاته . فبينما ازداد نصيب الخدمات الإنتاجية فى ن.م.أ. بمقدار ٩,٦ نقطة مئوية ،

انخفض نصيب الخدمات الاجتماعية بمقدار ٤,٨ نقطة مئوية ، وذلك تعبيراً عن التراجع فى الدور الاجتماعى للدولة فى إطار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة .

obeikandl.com